الفصل الخامس

حماس

حركة المقاومة الإسلامية " حماس "

"حماس" هو الاسم المختصر لـ "حركة المقاومة الإسلامية" وهي حركة جهادية ، تؤمن بأن العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو الصهيوني الذي يحمل منطلقات عقائدية ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة .

كما ترى أن برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض في الثمانينات إلى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية عملت على إضعافه وخلخلة رؤيته . وتضمنت أطروحاته للتسوية التنازل عن قواعد أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني وأهم هذه التنازلات :

١- الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين .

٢- التنازل للصهاينة عن جزء من فلسطين ، بل عن الجزء الأكبر منها.

ولقد ترتب على التسوية السلمية التي قامت بها منظمة التحرير مع إسرائيل تراجع إستراتيجية الكفاح المسلح ، كما تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية. وبعد نشوب الحرب العراقية / الإيرانية أصبحت قضية فلسطين قضية هامشية عربياً ودولياً .

وكان حادث الاعتداء الآثم الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في ٦ ديسمبر ١٩٨٧، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى إلى استشهاد أربعة من أبناء

الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إيذانا بإعلان تكوين حركة حماس. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يوم الخامس عشر من ديسمبر ١٩٨٧ .

وقد أثار بروز حركة " حماس " قلق العدو الصهيوني، واستنفرت أجهزة الاستخبارات الصهيونية كل قواها لرصد الحركة وقياداتها، وما إن لاحظت سلطات الاحتلال استجابة الجماهير للإضرابات ،وبقية فعاليات المقاومة التي دعت لها الحركة منفردة منذ انطلاقتها، وصدور ميثاق الحركة، حتى توالت الاعتقالات التي استهدفت كوادر الحركة وأنصارها منذ ذلك التاريخ ، حتى أنها طالت القائد المؤسس الشيخ أحمد ياسين .

ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر الجنود الصهاينة. في شتاء عام ١٩٨٩ وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام ١٩٩٠ جرت حملة اعتقالات كبيرة ضد الحركة في ديسمبر ١٩٩٠ ، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقياديها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جناية يقاضى فاعلها بأحكام عالية .

دخلت الحركة طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام ١٩٩١ وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحى متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، ولم توقف عملية الإبعاد نشاط حركة "حماس" ولا جهازها العسكري .

في فبراير ١٩٩٤ أقدم مستوطن إرهابي يهودي يدعى باروخ جولدشتاين على تنفيذ جريمة بحق المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل مما أدى لاستشهاد نحو ٣٠ فلسطينياً وجرح نحو ١٠٠ آخرين برصاص الإرهابي اليهودي.

حجم الجريمة وتفاعلاتها دفعت حركة "حماس" لإعلان حرب شاملة ضد الاحتلال الصهيوني وتوسيع دائرة عملياتها لتشمل كل إسرائيلي يستوطن الأرض العربية في فلسطين لإرغام الصهاينة على وقف جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

برنامج حركة حماس

وإيماناً – من حماس – بقدسية فلسطين ومنزلتها الإسلامية، وإدراكاً لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين، فإن "حماس" تعتقد أنه :

١– لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين .

٢– لا يجوز الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها .

٣– يجب إعداد الفلسطينيين والعرب العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هاجروا إليها .

٤– يجب تجنب أن تؤدي مقاومتها إلى سقوط مدنيين. وحتى في بعض الحالات التي سقط فيها عدد من المدنيين في أعمال المقاومة التي تمارسها الحركة، فإنها قد جاءت من قبيل الدفاع عن النفس والرد بالمثل على المذابح الإرهابية التي ارتكبت بحق المدنيين الأبرياء من الشعب الفلسطيني .

٥– ما أُبْرِم من اتفاقات مع العدو الصهيوني حتى الآن ، لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته. فهي اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعب فلسطين .

٦– مبدأ التسوية السياسية أياً كان مصدرها، أو أيا كانت بنودها، فإنها تنطوي على التسليم للعدو الصهيوني بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني من حق العودة، وتقرير المصير،

وبناء الدولة المستقلة. على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية. بل يدخل في دائرة المحظور في الفقه الإسلامي ، ولا يجوز القبول به. فأرض فلسطين أرض إسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها .

٧- تعتقد "حماس" أن أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن هو مشروع اتفاق " غزة – أريحا " الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ ١٣سبتمبر١٩٩٣م بين الكيان الصهيوني و قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ووثيقة الاعتراف المتبادل بين الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء القاهرة وطابا وغيرها ، وتأتي الخطورة من رضا وموافقة طرف فلسطيني، وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً ؛ لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني، من حق المطالبة بحقوقه المشروعة .

٨- إن حركة "حماس" ترى في اتفاقات أوسلو صيغة مضللة لتصفية القضية الفلسطينية ، وتوفير الأمن للصهاينة على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ، لذا فإنها تتمسك بمعارضة هذه الاتفاقات وتعمل على إسقاطها بالوسائل الشعبية والجماهيرية ، دون التعرض للسلطة ورموزها بالعنف ، وتؤمن الحركة أن مصير السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي الفشل والانحسار في الشق الأمني لاتفاقات أوسلو .

ونظراً لخطورة التسوية المطروحة حالياً، فقد تبنت الحركة موقفاً يقوم على النقاط التالية :

١- توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية، والاتفاقات الناجمة عنها.

٢- العمل على تكتيل القوى الفلسطينية المعارضة لمسير التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.

٣- مطالبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والتراجع عن اتفاق غزة – أريحا .

٤- الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات ، وعدم الاستجابة لمؤامرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني والوقوف إلى جانب حماس في مواجهة العدو الصهيوني ومشروعه .

٥- تعتقد " حماس" أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح، لفض المنازعات أو حل الإشكالات ، أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية .

٦- ترى "حماس" أن "سلطة الحكم الذاتي" ليست أكثر من إفراز من إفرازات اتفاقات التعايش مع العدو الصهيوني وتؤمن الحركة أن الصهاينة وافقوا على إقامة هذه السلطة لتحقيق مجموعة من أهدافهم الآنية والبعيدة . [1]

هذه هي أفكار جماعة حماس التي تؤمن بها وتعمل على تحقيقها بكل سلاح وهي كما ترون ذات أطروحات مثالية لا تتناسب مع حجم الجماعة ولا مع قوة عدوها، كما تتجاهل تماما سياسة القوى الإقليمية والدولية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني.

ما يؤخذ على جماعة حماس

يؤخذ على حركة حماس بعض المآخذ منها :

١- تبنيها لأفكار مثالية يستحيل تطبيقها – في الوقت الراهن – كعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ، والعمل على إزالتها من الوجود أو إعادة كل اليهود إلى أرض الشتات التي جاءوا منها .

([1]) انظر المركز الفلسطيني للإعلام موقع غير رسمي لحماس .

٢- جهلها بقواعد اللعبة السياسية ، وموازين القوى الإقليمية والدولية ، وتاريخ حركات التحرر الوطنية .

٣- رفضها لكل ما حققته المقاومة الفلسطينية ، والدبلوماسية العربية من إنجاز – وإن كان محدودا – عن طريق المفاوضات ، والذي تمكنت به أن تقيم دولة فلسطينية تضم المقاومة الفلسطينية التي ظلت لأكثر من ثلاثة عقود لاجئة لدى بعض الدول العربية مما سبب لها وللدول التي عاشوا على أرضها (الأردن – ولبنان – وتونس) كثيرا من المشاكل .

٤- رفضها لإجماع الدول العربية وقراراتها وأشهرها قرارات قمة بيروت ٢٠٠٢ [1] التي حدد بيانها الختامي ثلاثة مطالب مقابل اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا والدخول في اتفاقيات سلام وتحقيق الأمن للجميع ، والمطالب الثلاثة هي :

أ- الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود ٤ يونيو .

ب- القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس .

ج- حل قضية اللاجئين وفقا لقرارات الشرعية الدولية .

وأشار البيان إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية .

٥- ومن أهم ما يؤخذ على جماعة حماس قتلها للمدنين مما أفقد المقاومة شرعيتها ، وحولها إلى إرهاب في نظر المجتمع الدولي ، حتى وإن كان منطق حماس في قتلها للمدنين معاملة إسرائيل بالمثل . والإسلام الذي ينسبون حركتهم إليه لا يحل قتل

([1]) وأكدتها قمة الرياض ٢٠٠٦ .

الأبرياء أبدا . فالإسلام لا ينتصر إلا بالتمسك بالحق وليس بأخلاق المعتدين ولا يُجِيز العدوان إلا على الظالمين .

٦- رغم أن حماس كان من مبادئها عدم استخدام العنف داخل الساحة الفلسطينية مع المخالفين لهم في الفكر والتوجهات ، وعلى الرغم من توقيعها وثيقة شرف مع منظمة التحرير لتحريم الاقتتال الداخلي وضمان حرية الرأي إلا أنهم وفور وصولهم لسدة الحكم لم يتورعوا عن سفك دماء المعارضين لهم من منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) .

ووصل الأمر إلى ذروته في ١٤ / ٦ / ٢٠٠٧ بقيام حماس بانقلاب عسكري على السلطة الشرعية " والطريقة اللي تصرفت بها حماس وحسمت بها الأمور في غزة بأي معيار من المعايير تعد لا منطقية ولا عقلانية لأنها لم تنظر إلا إلى موقع أقدامها وأعتقد أنها عملت غلطات فادحة في الطريقة اللي صفيت بها بصرف النظر عن حد يقول لي انقلاب عسكري أو مش انقلاب عسكري " (١)

٧- الخلط بين ثوابت الدين ومطلقاته ، وتغيرات السياسة ونسبيتها فيخلعون- أحيانا – على آرائهم السياسية وممارساتهم الحركية صفة القداسة الدينية مما يترتب على ذلك عد المخالفين لهم مخالفين للدين مستحقين للقتل . فقتلهم اليهود المدنيين جهاد ، وتصفية المخالفين لهم من الفصائل الفلسطينية الأخرى قصاص ، والتسوية السلمية مع الإسرائيليين خروجا على شريعة الإسلام ، والانقلاب على السلطة الشرعية إقامة لإمارة إسلامية !! يقول الرئيس عباس عن ممارسات حماس " ما هي الديمقراطية، فيها أقلية وأغلبية، ما بين موافق ومعارض، أما أن ترهبني وتقول "هذه إرادة الله"، و"المضربون خونة" و"من يحكي عن الحكومة خائن"، هذا إرهاب غير

(١) محمد حسنين هيكل " الفلسطينيون وآفاق التسوية مع إسرائيل " حوار أجراه معه محمد كريشان وأذيع على قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ .

مقبول وغير مسموح به، لا استخدام للدين، فالدين لله في المسجد والكنيسة ، كلنا متدينون بالمناسبة، ولا أحد يستطيع أن يزاود علينا، نحن نصلي ونصوم قبل أن يولد الكثيرون، وعيب التكفير." [1]

حماس والسلطة

بعد موت الرئيس عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أجريت انتخابات على رئاسة السلطة الفلسطينية لاختيار رئيس خلفا للرئيس الراحل وجرت انتخابات وصفتها الصحف العالمية بأنها انتخابات ديمقراطية نزيهة بلغت نسبة المشاركة فيها بين الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية ٧٠% وعلى عكس الانتخابات الرئاسية الأخرى في الدول العربية لم يحصل فيها الرئيس محمود عباس على ٩٩.٩٩ كسائر حكام العرب بل حصل على حوالي ٦٦ % تلك كانت انتخابات الرئاسة التي فاز فيها أبو مازن الذي لم يخف يوما إدانته لاستخدام السلاح الفلسطيني في مواجهه إسرائيل، بل والذي أعلن عشيه يوم التصويت اعتذاره عن وصفه لإسرائيل بأنها العدو الصهيوني، وذلك التزاما بنصوص وقعتها منظمه التحرير الفلسطينية تحت زعامة عرفات بالكف عن جميع أشكال الدعاية المعادية، بكل هذا الوضوح القاسي تقدم أبو مازن للانتخابات، وكان طبيعيا ومنطقيا أن تتكاتف غالبيه قنوات الإعلام العربي لتكثف حمله لتذكير الناخبين بأنه مهندس أوسلو الذي ترضي عنه إسرائيل والولايات المتحدة وكان المتوقع منطقيا أن يلفظ الشعب الفلسطيني ذلك المرشح الذي يسانده العدو. وإذا بالناخب الفلسطيني يقول كلمته : نعم لأبي مازن وبذلك سقط الوهم الذي عشنا فيه طويلا : وهم أن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يساند العمليات العسكرية للفصائل الفلسطينية.[2]

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

([2]) د.قدري حفني " ما بعد الانتخابات الفلسطينية مسئوليات مواجهه الحقيقة.. بدلا من المراوغة " جريدة الأهرام ١٩ / ١ / ٢٠٠٥ .

وجاء في خطاب الرئيس محمود عباس أمام المجلس التشريعي بعد فوزه في الانتخابات : " لقد صوت الشعب من أجل سيادة حكم القانون والنظام والتعددية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع. لقد وقف الشعب مع خيار السلام العادل وإنهاء الاحتلال والتعايش على قدم المساواة وفق الشرعية الدول . " [1]

وإزاء هذه التجربة الديمقراطية الفريدة في الوطن العربي قررت السلطة الفلسطينية إجراء انتخابات تشريعية نزيهة أيضا ظنا منها أنها ستأتي بأغلبية لمنظمة التحرير الفلسطينية – التي تلقى دعم المجتمع الدولي والعربي –تمكنها من تشكيل الحكومة .

وقررت حركة حماس دخول الانتخابات لأول مرة بعدما كانت رافضة لها لأنها تقام على خلفية اتفاق أسلو الذي لا تعترف به حماس وتعتبره جريمة ارتكبت في حق القضية الفلسطينية !! وما إن أذيع خبر عزم حركة حماس على خوض الانتخابات التشريعية حتى هددت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي الشعب الفلسطيني بوقف كامل المساعدات الاقتصادية عنه، إضافة إلى تهديد الاحتلال الإسرائيلي بوقف تحويل أموال الضرائب عن السلطة الفلسطينية إذا انتخب الفلسطينيون حركة حماس .

لكن الرئيس عباس أصرَّ على مشاركة حماس وتذليل جميع العقبات التي واجهت اشتراك حماس في الانتخابات .

" قبل أن نجري الانتخابات التشريعية يوم ٢٠٠٦/١/٢٥ كانت هناك اعتراضات شرسة أن لا تشارك حماس في الانتخابات، وكنا نرد بشراسة أن حماس يجب أن تشارك في الانتخابات لأنها جزء من الشعب الفلسطيني ومن حقها أن تشارك في هذه الانتخابات، وإن كانت حماس تتنكر للأصل القانوني لهذا الوضع الدستوري الموجود

([1]) من خطاب الرئيس عباس في رام الله ١٥ /١/٢٠٠٥ نقلا عن مركز الإعلام الفلسطيني .

لدينا، والذي نشأ من اتفاق أوسلو. بصريح العبارة وأنا لا أخجل بالعكس أن أفتخر أني أنا الذي وقعت على هذا الاتفاق، ومع ذلك قلنا لا يجوز أن نحرمهم لهذا السبب وبالفعل بدأت الاعتراضات تخف وبدأت الاعتراضات تتلاشى، وكانت هناك عقبات أخرى أبرزها أن إسرائيل ستحاول منع الفلسطينيين في القدس من الانتخاب، فقلت أنا مستعد أن أناقش في كل العقبات إلا هذه، هذه سابقة خطيرة لا يمكن أن أقبل بها إما أن تقبل إسرائيل بهذا الموضوع أو لا يوجد انتخابات، ووضعت رجلي في الحائط حتى أعلنت إسرائيل قبولها قبل أيام أو أسابيع قليلة من الانتخابات وافقت على أن يشارك أهل القدس كما شاركوا في انتخابات كثيرة سابقة، كما شاركوا في الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الأولى وغيرها وغيرها ووافقوا ودخلنا الانتخابات ." ([1])

وأجريت الانتخابات يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وكانت نموذجاً ديمقراطياً فريداً في المنطقة العربية. فقد شارك فيها نحو ٧٧ % ممن يحق لهم الاقتراع بدرجة عالية من الانضباط والسلاسة والشفافية والنزاهة بشهادة دولية عبرت عن تقديرها وإعجابها بهذه التجربة .

وأفرزت صناديق الاقتراع عن فوز حركة "حماس" بنسبة تصل إلى حوالي ٦٠% من مقاعد المجلس التشريعي .

وصدَّق عباس على نتيجة الانتخابات ولم يبد أي اعتراض عليها بل أبدى ترحيبه

" نجحت حماس وأخذت الأغلبية وقلنا أهلاً وسهلاً إذا كنا نؤمن بالديمقراطية."([2])

يقول محمد حسنين هيكل معلقا على دخول حماس الانتخابات وفوزها بالأغلبية : " دخول حماس إلى الساحة في اعتقادي قلب حسابات كثيرة جدا لأنه حتى بالنسبة

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦ نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام

([2]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

لأهل حماس أنفسهم أنا أتذكر أنه قبل الانتخابات جاء لي خالد مشعل الأخ خالد مشعل وأنا قابلته في بيتي الريفي في برقاش وكان معه مجموعة من أركان حماس وسألوني في موضوع الانتخابات والسؤال كان يعني بالنسبة لي مهم وهم كانوا ميالين للدخول وأنا ما كنش عندي مانع معهم لكن علينا أن ندرك أن هناك فرق بين دخول الانتخابات وبين الحكم والسلطة ، أنا قلت لهم أنه والله كويس قوي أنكم تخشوا الانتخابات لأنه هنا يبقى فيه مقياس طبيعي لشرعيتكم في أن تتكلموا كممثلين للشعب الفلسطيني أو لجزء كبير من الشعب الفلسطيني لكن ما حدش فينا كان مدرك إيه اللي ممكن يحصل ولا هما كانوا مدركين في اعتقادي دون أن أنسب إليهم شيء أنه ممكن يأخذوا هذه الأغلبية الكاسحة لكن هما أخذوا هذه الأغلبية الكاسحة (1)

أسباب فوز حماس في الانتخابات التشريعية

رصد الأستاذ محمد حسنين هيكل عدة أسباب كانت وراء فوز حماس منها :

١- غياب الجنرال شارون رئيس وزراء إسرائيل أثر كثيراً جدا في أحوال المنطقة لأنه هو الرجل الوحيد في الساسة المحليين في المنطقة الذي كان عنده جدول أعمال . فشارون بدأ في بناء الجدار العازل عندما أدرك استحالة الحل السلمي لأن أقصى ما تستطيع أن تعطيه إسرائيل لا يتناسب مع أكثر ما تستطيع أن يتنازل عنه الفلسطينيون . والخطوة الثانية له كانت الانسحاب أحادي الجانب من غزة .

٢- إن "حماس" كان لها رصيد من الاستقامة في مواجهة الطرف الآخر في فلسطين الذي ترهل بالسلطة والذي انكشف عنه غطاء ياسر عرفات .

٣- الطرف الفلسطيني الآخر "فتح" والسلطة كان قد دخل في حالات فظيعة جدا من وقت أوسلو ومن قبلها وتقريبا مستعد أقول أنه حصل في أجزاء كثير جدا تحولات

---

(1) من حديث لمحمد حسنين هيكل بعنوان " الفلسطينيون وآفاق التسوية مع إسرائيل" أذيع على قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ .

لكن كان فيه غطاء أبو عمار. أبو عمار كان راح وراح بالتسميم وراح ولم يفكر أحد في التحقيق ولا في حاجة انتهى الموضوع كأنه عقبة وزالت .

فالشعب الفلسطيني هنا أعطى تأييداً كاسحاً لحماس فإذا بحماس تفوز على عكس كل توقعاتنا لأن كل التوقعات كانت تقول أنهم يأخذون ما بين ٣٥ إلى ٤٥%. فجاءت حماس وهي غير مهيأة وغير جاهزة . **شعب أخذته نشوة معينة فجاب ناس غير مهيئين للحكم وأنا مستعد أقول أنهم ما كنوش يعرفوا كفاية عن العالم وأنا ناقشت بعضهم كثير وكانوا زعلانين مني إني أنا قلت أنهم ما يعرفوش كفاية عن العالم لكنه ثبت أنه ما يعرفوش حاجة عن العالم كفاية** لكنه على أي حال هما فوجئوا بثقة ضخمة جدا جاءت فيهم لكن بعقبات لا يمكن هما أن يتحملوها خصوصا وهناك طرف متربص لا يريد أن يعطي السلطة وخصوصا بدا التفكير يبقى تفكير انقلابي في المعسكر الآخر (1)

إذن ترهل فتح ، وانتشار الفساد في جوانبها ، وغياب رئيسها الرمز ياسر عرفات ، وفشل الحل السلمي الذي تبنته فتح في إعادة كل الحقوق الفلسطينية ، والعجز عن ردع العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وممتلكاته . في مقابل تمسك حماس بالإسلام قولاً ومظهراً ، وتأججها بسلاح المقاومة الذي يزعمون أنه كان وراء تحرير غزة من العدو الصهيوني ، ووعودها البراقة التي تفوق الأحلام في تحرير كل فلسطين من كل صهيوني . كل هذه العوامل عملت على فوز حماس الكاسح في انتخابات المجلس التشريعي .

وبعد أن أعطى الشعب الفلسطيني الصوت بأغلبية مطلقة للحركة، ازدادت وتيرة الضغط من أطراف ثلاثة هي : أمريكا والاتحاد والأوربي وإسرائيل ، حتى أن البرلمان

(1) من حديث لمحمد حسنين هيكل بعنوان " الفلسطينيون وآفاق التسوية مع إسرائيل " أذيع على قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ .

الأوروبي بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٦ صدَّق على سياسة الاتحاد الأوروبي عن المعونات للشعب الفلسطيني بوضعها تحت اشتراط الاعتراف بـ "إسرائيل" ، وأما إسرائيل فقد رفضت التعامل مع الحكومة الجديدة .

ولقد أجمعت الأطراف الثلاثة على ضرورة التزام حركة "حماس" بشروط ثلاثة مقابل التعامل معها ودعمها ماديا ، وهي :

١- الاعتراف بـ"إسرائيل" .

٢- الاعتراف بكل الاتفاقات السياسية الموقعة مع "إسرائيل" . (١)

٣- نزع سلاح المقاومة .

وقبول حماس بهذه الشروط معناه التخلي عن برنامجها الذي انتخبها الشعب الفلسطيني على أساسه، ومن ثم لا يكون ثمة فارق بينها وبين فتح التي فشلت في تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي عاصمتها القدس الشريف على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، وعودة اللاجئين في مقابل التسوية السلمية الشاملة مع إسرائيل .

وأحدثت هذه النتيجة التي لم تكن متوقعة حتى من حماس نفسها صدمة للمجتمع الدولي – ولاسيما أمريكا وإسرائيل والاتحاد الأوربي – الذي يعتبر منظمة حماس حركة إرهابية تمارس قتل المدنيين ، ولا تعترف بأي حل سلمي مع إسرائيل وتعمل على إلغاء المعاهدات الفلسطينية الإسرائيلية ، ولا تعترف بأحقية إسرائيل في الوجود ولو على شبر واحد من أرض فلسطين . فحماس لا تعترف بكل المبادرات السياسية بدءا من القرار ١٩٤ مرورا بـ ٢٤٢ و ٣٣٨ وأسلو حتى خارطة الطريق ، ولا تعترف بجميع التفاهمات بما فيها الانسحابات من طرف واحد وجميع الترتيبات المبنية عليه .

(١) راجع نصوص هذه الاتفاقات في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

ورغم هذه الضغوط الإقليمية والدولية فإن محمود عباس أصر على تكليف حماس بتشكيل الحكومة ، ووضع برنامجا للحكومة المزمع تشكيلها في خطابه الذي ألقاه عقب ظهور نتائج الانتخابات في رام الله ٢٠٠٦/١/٢٦ جاء فيه: " ولا بد أن أصارحكم بأن للحكومة المقبلة مهمات وأعباء جسيمة وهناك اتفاقيات فلسطينية إسرائيلية بدءاً من اتفاق أوسلو مروراً بقرارات القمم العربية وانتهاءً بقرارات أجمع عليها المجتمع الدولي وأخص بالذكر منها **خارطة الطريق كإطار وحيد مطروح الآن للتنفيذ، وهي خطة تتضمن رؤية الرئيس بوش في إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وبأنه يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤، والمبادرة العربية في قمة بيروت** . كل هذا يشكل أسساً سياسية تم انتخابي كرئيس للسلطة وفقها وتمثل عناصر جوهرية في برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي ائتمنت عليه بموجب رئاستي للمنظمة . إن الهدف الرئيسي لشعبنا ولسلطتنا وللحكومة، هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ولابد للحكومة القادمة من العمل الدؤوب على كسب ثقة الأسرة الدولية، وكذلك الرأي العام العالمي للتصدي للنشاط الاستيطاني بكافة أشكاله وجدار العزل العنصري، وإطلاق سراح أسرانا البواسل وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. " [1]

أسباب الخلاف بين حكومة حماس والسلطة الفلسطينية

محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية كان قد وضع برنامجا للحكومة – السلطة التنفيذية – تعمل على تحقيقه وأهم بنود هذا البرنامج الاعتراف بالاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية ، والمبادرة العربية في قمة بيروت ، وكسب ثقة الأسرة الدولية، وكذلك الرأي العام العالمي .

[1])) من خطاب محمود عباس في رام الله ٢٦. ١ . ٢٠٠٦

وفي كلمة الرئيس عباس في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الثاني رام الله (٢٠٠٦/٢/١٨) ذكر محطات في مسيرة النضال الفلسطيني ابتداء من إعلان قيام دولة فلسطين في المنفى في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في الجزائر ، وتبني ٢٤٢ و ٣٣٨ والأسباب التي أدت إلى اتفاق أسلو ، وانسحاب إسرائيل من كثير من المدن والقرى الفلسطينية ، ثم تحدث عن سعي إسرائيل إلى إلغاء اتفاق أسلو وتجميد عملية السلام مما " أطلق العنان للتطرف وكان ذلك كله بمثابة التمهيد، لعهد رئيس الوزراء أرييل شارون الذي أعلنها معركة مفتوحة ضد الشعب الفلسطيني، تمثلت في تدمير منهجي لأطر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. لقد أقام جدار الفصل العنصري، وضاعف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وشدد القبضة الحديدية والحصار على الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وحاصر رئيسها إلى أن وافته المنية... والتطرف الإسرائيلي نجح في إدخالنا إلى دائرة الفعل ورد الفعل، وأغرقنا في نزيف دموي، مما خلق مناخا يصعب معه تغليب الجانب السياسي والتفاوضي في إدارة الصراع ... ولا نستطيع أن نتجاهل بالمقابل أنها جرت محاولات جدية وعلى مستويات رفيعة، لوقف التدهور في عملية السلام برمتها، ومنها قمم شرم الشيخ، وقمة كامب دافيد، وآخرها خطة خارطة الطريق و رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش القائمة على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومزدهرة تعيش بأمن وأمان وسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وهذا بدون أدنى شك تطور تاريخي في موقف الولايات المتحدة الأمريكية... وكما أجرينا انتخابات حرة ونزيهة، نتطلع لرؤية حكومة تواجه التحديات وتؤدي مهامها بكل كفاءة واقتدار وبمناسبة الحديث عن حكومتنا العتيدة فإنني أذكّر أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة القادمة **بحتمية احترام كافة الالتزامات الموقعة، والعمل بمقتضى المصلحة الوطنية على إنهاء ظاهرة الفوضى، فوضى السلاح وبما إن الجميع يشارك الآن في**

بنية وهيكليات سلطة وطنية بكل مؤسساتها فعلى الجميع، دون استثناء أن يلتزم بحتمية وجود سلاح واحد هو سلاح الشرعية ... وعلى الحكومة ألا تسمح باستخدام الظواهر المشينة مثل عمليات السطو والاقتحام المسلح، واختطاف الأجانب، والأشقاء، الذين هم جميعا يعيشون على أرضنا ، وينبغي اتخاذ الإجراءات الصارمة والناجعة لوضع حد نهائي لها، ينبغي ألا يُسمح لأي عابث باستغلال أرقى الشعارات وأعدلها كي يمارس أبشع أشكال وصنوف التعدي على حرمة حياة المواطن وممتلكاته وعلى الضيوف والبعثات الدبلوماسية ... ونحن ملتزمون بتأمين وحماية ورعاية جميع الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ولن نسمح لأية مجموعة مارقة أو جاهلة إن تثير نعرات طائفية، ففلسطين مهد الديانات السماوية أرض الإسراء والمعراج، أرض الأقصى، كما هي أرض المهد وكنيسة القيامة ... إن هناك شريكاً فلسطينياً على استعداد للجلوس على طاولة التفاوض مع شريك إسرائيلي، للوصول إلى حل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية، وخطة خارطة الطريق، وينطلق من إننا نريد حلاً عادلاً يضمن إنجاز السلام، وليس حلاً جزئياً منفردا أو مؤقتاً يقضي على تحقيق فرص السلام . " [1]

ولكن هذا البرنامج السياسي لم توافق عليه حركة حماس فهو مخالف لبرنامجها الذي انتخبت من أجله ، ومن هنا وقع أول خلاف بين سلطة الرئاسة وحركة حماس الفائزة بالانتخابات التشريعية .

يقول عباس مبينا أسباب هذا الخلاف :

" أرجو أن يكون الجميع مؤمناً بالديمقراطية، وأرجو من الجميع أن يفهموا أن الديمقراطية لك وعليك وأن الديمقراطية مشاركة وأن الديمقراطية ليست إلغاء أو إقصاء

([1]) من خطاب الرئيس عباس في رام الله يوم ٢٠٠٦/٢/١٨ نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام

للآخر، وأن الديمقراطية ليست إرادة إلهية وأن الديمقراطية رغبة من الشعب وهذه الرغبة نقدرها ونحترمها ونقدسها. وجاءت الديمقراطية وقلنا نكلفكم نكلف الأغلبية بتشكيل حكومتها التي تراها، وأجريت اتصالات مع الجميع فعلاً **ولكن أحداً لم يقبل أن يشارك معها لماذا لأن حماس رفضت أن تعترف بالأصل الغطاء السياسي بمصدر سلطة السلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، قالوا نرفضها كيف ترفض أن تعترف بأصل سلطتك الجهة التي تمنحك السلطة وهي منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يقبل أحد أن يشارك في هذه الحكومة**، ومع ذلك قلنا لهم قدموا حكومتكم وإنما أنصحكم بأن تتواءموا مع الشرعيات الشرعية الفلسطينية والشرعية العربية والشرعية الدولية لأننا لسنا جزيرة معزولة في العالم نحن جزء من العالم العربي، جزء من العالم الدولي، **نحن نحترم التزاماتنا السابقة، فقالوا نحن لا نقبل ذلك قلنا هذا خطأ**، وهناك مسؤوليات جسام قالوا نحن هذا هو موقفنا، كنت أمام أمرين إما أن أمنع تشكيل الحكومة، وهذا من حقي وإما أن أسمح لهم ليجربوا حظهم ليجربوا، وفعلاً تركنا المجال ليجربوا حظهم وفي نفس الوقت ورغم الاتهامات والتخوينات والمؤامرات كنت في كل مكان في العالم أقول لهم امنحوهم أعطوهم فرصة أعطوهم حظهم أعطوهم وقتهم الناس بلا تجربة الناس بلا خبرة علينا أن نتركهم حتى يحتكوا بالعالم حتى يتعرفوا على هذا العالم حتى يتواءموا مع هذا العالم، ولكن مع الأسف الشديد فرض علينا حصار ظالم. ([1])

وعليه قررت حركة فتح ألا تشارك في حكومة ائتلاف وطني مع حماس وأن تترك لحماس الفرصة كاملة لتطبيق برنامجها – إن استطاعت – ولقد جاء في الرسالة التي وجهها الرئيس أبو مازن إلى رئيس الوزراء إسماعيل هنية يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٦ ما

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

يلي : " ورغم أسفنا الشديد لعدم تبني ما ورد في كتاب التكليف ، ما أعاق تشكيل حكومة ائتلاف وطني ، فقد قررنا أن لا نستخدم صلاحياتنا المنصوص عليها في القانون الأساسي ، بل أن نتيح المجال لعرض حكومتكم على المجلس التشريعي لنيل الثقة احتراما لروح العملية الديمقراطية ولكي تأخذوا فرصتكم الكاملة في تحمل المسئولية .

وهنا نطالبكم مرة أخرى وعندما تتحمل الحكومة المسؤوليات المناطة بها وفق **القانون الأساسي بعد نيلها الثقة أن تعملوا على التصويب اللازم لبرنامجكم بتبني بنود كتاب التكليف .**

أنصار حكومة حماس من العرب والمسلمين

وفي حين جاء تكليف الرئيس عباس حماس بتشكيل الحكومة على غير هوى الحكومات الغربية والعربية فإن هناك دولتين أحدهما عربية والأخرى إسلامية قد أسعدهما فوز حماس وتشكيلها الحكومة ، وبالطبع فإن الدولة العربية هي سوريا ، أما الدولة الإسلامية فهي إيران حليفتها الإستراتيجية . ولقد قام الرئيس السوري بشار الأسد يوم ٢٩ / ١ / ٢٠٠٦ باستقبال وفد حركة حماس برئاسة خالد مشعل .

وقد عبر الرئيس السوري عن تهنئته لحركة حماس بفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، وأشاد بالديمقراطية الفلسطينية (التي يَحْرِمِ سوريا منها) مؤكداً احترام سوريا لإرادة الشعب الفلسطيني (فماذا عن احترام إرادة الشعب السوري ؟!!) وضرورة وأهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية .. كما أكد على دعم سوريا للشعب الفلسطيني ووقوفها معه .

من جانبه فقد شكر الأخ خالد مشعل ووفد الحركة الرئيس السوري على دعم سوريا قيادة وشعباً للشعب الفلسطيني .

كما تلقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اتصالات هاتفية من كل من :-

* الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ، وأشار الرئيس نجاد إلى أهمية وتأثير فوز الحركة على مجرى الصراع مع العدو الصهيوني ، وأكد على وقوف إيران إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعم صموده .

* أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله .

* رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري .

* رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبد الله الأحمر .

* فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف .

* الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي . [1]

وواضح أن من أيد فوز حماس هم جبهة المقاومة والممانعة التي تتبنى خيار المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني وترفض التسوية السلمية مع إسرائيل فسوريا التي عجزت عن القيام بحرب نظامية ضد إسرائيل لتسترد بها الجولان المحتل وجدت في حماس وحزب الله وسيلتين لمساومة إسرائيل علي الجولان .

أما أحمدي نجاد فقد استغل حالة العرب التي يُرْثَى لها خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبَدَأَ في العمل على استعادة الإمبراطورية الفارسية الغابرة مستخدما حماس وحزب الله وشيعة العراق كمخالب دب في صراعه مع الهيمنة الصهيونية على المنطقة تحت مقولة : " جحا أولى بلحم ثوره " أو " الجار أولى بالشفعة " .

([1]) المكتب الإعلامي الفلسطيني ٢٨ / ١ / ٢٠٠٦ .

أما رجال الدين فيرون في الجماعات الإسلامية الأمل في صد الهجمة الصهيونية على البلاد الإسلامية ، واستعادة أمجاد الإسلام على يد أبطاله : خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح ونور الدين محمود وصلاح الدين وإن كان البون شاسعا بين أولئك وهؤلاء في اختلاف الزمان والمكان والحال والعدد والعدة ونوع السلاح وطبيعة الرجال وقوة الإيمان ..

أما من أيَّد فوز حماس من غير هؤلاء فكان تأييدهم لسببين :

١- واجب تفرضه عليهم قواعد الدبلوماسية لا التوجهات السياسية .

٢- الرغبة في تعلم حماس الدرس الذي تعلمته فتح من قبل وهو أن الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس على من في السلطة تجبره على أن يستبدل بالكفاح المسلح مفاوضات سياسية . وأن يستبدل بالشعارات المطلقة غير المسئولة واقعا ضاغطا يجبره على أن يكون مسئولا . ومن المفارقات الطريفة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد سبق لها أن تبنت شعارات الإخوان المسلمين – التي تتبناها حماس – فيما يخص الصراع العربي الصهيوني منذ عام ١٩٥٨ حيث عقدت أولى الاجتماعات بشأن تأسيس المنظمة والتي حضرها كامل الشريف (سفير ووزير أردني سابق) الذي صرح مؤخرا أن حماس تتبنى نفس المبادئ التي كانت تتبناها فتح عند تأسيسها [1] ولكن حرب ١٩٦٧ التي أتت على باقي فلسطين ، وخروج مصر من الصراع بعد توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وسقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية (حليفة إسرائيل) بقيادة العالم والتمزق العربي بعد حرب الخليج كل ذلك حدا بفتح إلى التخلي عن كثير مما كانت تنادي به وتتبنى القرارات الدولية وعلى رأسها قرار ٢٤٢ .

([1]) حوار مع كامل الشريف أذيع على " قناة الحوار " الفضائية بتاريخ ٢٥/ ٧ / ٢٠٠٦

و لقد مارس الغرب وإسرائيل ضغوطا على محمود عباس للحيلولة دون تشكيل حماس للحكومة ، ولكن محمود عباس أصر على الالتزام بنتيجة الانتخابات .

حماس تشكل الحكومة

شكلت حركة حماس حكومة برئاسة إسماعيل هنية جميع الوزراء فيها حماسيون بعدما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة فيها بدعوى أن حماس ليس لديها برنامج سياسي واضح ، ولن تشترك فتح أو أي فصيل فلسطيني آخر في حكومة مع حماس إلا بعد الاتفاق أولا على برنامج سياسي وإلى أن يتم هذا فإنه ستعطي حكومة حماس الفرصة كاملة لإدارة شئون الحكم . على أساس أن تولي حماس للسلطة الفعلية سوف يكون بمثابة إعادة تأهيل وتعليم لها لأن وجودها في السلطة وارتباطها بالمشاكل سوف يهيئها لقبول ما كانت ترفضه من قبل ، ويعلمها الدرس الذي سبق لمنظمة التحرير أن تعلمته عندما مارست السلطة الفعلية وحوصرت بالمشاكل اليومية . فممارسة اللعبة في الميدان غير مشاهدة اللعبة من مدرجات المشاهدين .

وبالفعل تقلدت حماس الحكومة الفلسطينية يوم ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٦ .

والسؤال هل يمكن لحماس أن تنفذ الأيديولوجية التي بنيت عليها ، وأن تفي بتعهداته التي قطعتها على نفسها في حملتها الانتخابية ؟

بمعنى آخر هل في قدرة حماس أن تحرر كل شبر في فلسطين من الكيان الصهيوني كما وعدت حتى وإن أيدها حلفاؤها (سوريا وإيران وحزب الله) ؟!

هل في مقدور حماس أن تتحدى إسرائيل وآلتها العسكرية الباطشة ، وأمريكا والغرب الذين يقفون وراءها ؟

هل في مقدور حماس أن تحقق ما فشل فيه كل العرب منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم ؟

هل في مقدور حماس أن توحد الفصائل الفلسطينية تحت قيادتها ، وذلك أضعف الإيمان ؟

ومما صعَّب الأمور أمام حكومة حماس هو استمرار تمسك رئاسة السلطة الفلسطينية بخيار التسوية السلمية كخيار استراتيجي ، ولمؤسسة الرياسة ثقلها وصلاحياتها على مستوى السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية . فالأجهزة الأمنية محسوبة في معظمها على حركة "فتح" بسبب سياسة التوظيف القديمة التي كانت لا تنسب إلا عناصر "فتح" ومن في حكمهم إلى تلك الأجهزة، وبالتالي قد يلجأ البعض إلى سياسة التحريض في القطاعات الأمنية ضد سياسة الحكومة برئاسة "حماس" .

وبهذا أصبح للسلطة الفلسطينية رأسان متناطحان .

والحقيقة أن حكومة "حماس" أدركت مبكراً هذه التحديات، فعمدت إلى خطاب مسئول طمأن الجميع بأن الحركة لن تفصل أو تعزل أحداً في الأجهزة الأمنية وأنها معنية بالإصلاح ومحاربة الفساد الذي هو مسئولية كل فلسطيني شريف، وأوقفت حماس جميع العمليات الموجهة إلى الإسرائيليين فلم تطلق طلقة تجاه المدنيين الإسرائيليين أو حتى جنود الاحتلال مما أشاع أجواء من الارتياح، وأصاب الذين راهنوا على فشل حكومة حماس بخيبة أمل .

ولكن ما كانت حماس لتتخلى عن أفكارها الراديكالية ، وما كان أعداؤها ليتركوها تمارس السلطة وهي التي تتنكر لاتفاق أسلو الذي مكنهم من الوصول لهذه السلطة والنتيجة أن الأطراف الثلاثة المعارضة لتولي حماس السلطة (إسرائيل ، وأمريكا ، والاتحاد الأوروبي) بدأت تمارس ضغوطها ليس على حماس فحسب بل على الشعب الفلسطيني كله كأنها تعاقبه على اختياره لحماس .

الضغوط الدولية على الشعب الفلسطيني

ومن أهم هذه الضغوط التي مورست على الشعب الفلسطيني :

١- تجميد إسرائيل التحويلات الشهرية للعوائد الضريبية التي تقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي ، والتي تجمعها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن الفلسطينيين .

٢- تأكيد إسرائيل المتكرر على أنها لن تتعامل مع حكومة حماس ما لم تنبذ الجماعة المتشددة العنف ، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود ، وتقبل الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة .

٣- إعلان الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وقف المعونات التى كانت تقدم للفلسطينيين ، وبدون هذه المعونات المالية الخارجية لا يمكن لحماس أن تسدد مرتبات ١٤٠ ألف موظف حكومي، ولا يمكنها أيضا أن تقوم بإصلاحات اقتصادية وسياسية تعهدت بها من قبل الناخبين .

وبدأت حماس تحس أنها خسرت كل شيء فلا أصبحت حكومة مدنية مقاومة للفساد ولا هي بقيت حركة دينية مقاومة للاحتلال ، والسبب في ذلك أنها حكومة لا تمتلك قوة تنفيذية ، ولا موارد اقتصادية ، ولا أجهزة أمنية ، ولا تحالفات إقليمية قوية . بل على العكس تماما هي محاصرة داخليا بالسلطة الرئاسية والأجهزة الأمنية التابعة لها ، ومحاصرة خارجيا حدوديا واقتصاديا ، ومع ذلك ترفع شعار الممانعة " تقول لي ممانعة إيه البحر مش معها البحر مكشوف قدام إسرائيل.. إسرائيل جوه ، إسرائيل حواليها في كل حتة ، الناحية الثانية الأردن ناحية الضفة ، الناحية دي مصر كله مقفول عليها عشان تأخذ كهرباء تأخذها من إسرائيل عشان تأخذ مياه تأخذها من إسرائيل تستطيع أن تمانع إذا كان في وسعك أن تصمد وحدك أو أن تكون لديك تحالفاتك التي تعززك وتعزز قوتك لكن الوضع اللي حاصل النهارده أن الوضع

الفلسطيني كله مكشوف قدام إسرائيل والوضع الإقليمي كله تقريبا يضغط بكل ما فيه على حماس " [1] .

وعز على حماس أن تتراجع عن مبادئها وتقبل بشروط أعدائها ، وأرجعت السلطة الرئاسية تردي الأوضاع الفلسطينية إلى تعنت حكومة حماس وعدم التزامها ببنود كتاب التكليف . وبدأ كل طرف يلقي بالتهمة على الآخر فتتهم حماس رئيس السلطة الفلسطينية بتحالفه مع أعدائهم (أمريكا وإسرائيل) وضلوعه في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني لإسقاط الحكومة ، وتتهم السلطة الفلسطينية حكومة حماس بمسئوليتها عن العزلة والحصار المضروبان على الشعب الفلسطيني منذ فوزها بالانتخابات التشريعية .

وثيقة الأسرى

عندما اشتد الخلاف بين رئاسة السلطة والحكومة ، واشتد الحصار بات محتما على الطرفين المتصارعين أن يجلسا سويا ويتفقا على برنامج عمل مشترك ، وبدأت مبادرات كثير تطرح للخروج من هذا المأزق من بين هذه المبادرات وثيقة الأسرى أو وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ونشرت في ٢٠٠٦/٥/١١ والتي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وتأكد على ضرورة تركيز المقاومة على الأراضي المحتلة .

طرحت الوثيقة ثمانية عشر بنداً باعتبارها الخطوط الرئيسية للوصول إلى وثيقة الوفاق الوطني الشامل دون أن تطرح آليات لتنفيذ هذه البنود تاركة مسئولية تحديد هذه الآليات للمتحاورين وهذه البنود هي :

([1]) من حديث لمحمد حسنين هيكل بعنوان " الفلسطينيون وآفاق التسوية مع إسرائيل" أذيع على قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ .

١- حق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الأسرى استناداً إلى الحق التاريخي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والشرعية الدولية

٢- تفعيل وتطوير منظمة التحرير استنادا إلى اتفاق القاهرة باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا كذلك تشكيل وجلس وطني جديد قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

٣- الحق في المقاومة في أشكالها المتعددة في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧م.

٤- توحيد الخطاب الفلسطيني على أساس برنامج إجماع وطني وعلى قرارات الشرعية العربية والدولية المنصفة .

٥- تعزيز السلطة وحمايتها باعتبارها نواة الدولة المستقلة ، واحترام الدستور والقوانين واحترام مسئوليات الرئيس ورئيس الحكومة وتسوية الخلاف بينهما بالحوار وإصلاح مؤسسات السلطة وخصوصا القضاء وتكريس سيادة القانون .

٦- تشكيل حكومة وحدة وطنية تنفذ برنامج الإصلاح وتحارب الفساد .

٧- المفاوضات من صلاحيات منظمة التحرير ورئيس السلطة على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري يتم التوصل إليه على المجلس الوطني أ و إجراء استفتاء

٨- تحرير الأسرى والمعتقلين .

٩- رعاية اللاجئين وتطبيق قرار ١٩٤ .

١٠- تشكيل جبهة المقاومة الفلسطينية وتشكيل مرجعية موحدة لها .

١١- التمسك بالخيار الديمقراطي وإجراء انتخابات دورية ونزيهة .

١٢- رفض وإدانة الحصار والدعوة إلى تطبيق قرارات القمم العربية السياسية والاقتصادية والإعلامية والتأكيد على التزام السلطة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك .

١٣- الدعوة إلى الوحدة والتلاحم ومساندة المنظمة والسلطة ورفض التدخل في الشئون الداخلية الفلسطينية .

١٤- إدانة استخدام السلاح والالتزام بالحوار والتعبير عن الرأي ومعارضة السلطة في إطار القانون ، والحق في الاحتجاج وتنظيم المسيرات والاعتصامات السلمية .

١٥- البحث عن أفضل الطرق لمشاركة شعبنا في غزة في الوضع الجديد في معركة الحرية والاستقلال وتحرير الضفة

١٦- تطوير المؤسسة الأمنية لحفظ الأمن العام وتنفيذ القانون ووضع حد للانفلات الأمني ومصادرة سلاح الفوضى .

١٧- أن يصدر المجلس التشريعي القوانين التي تنظم عمل المؤسسة الأمنية من ممارسة النشاط السياسي والحزبي .

١٨- توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل .

في البداية رفضت حكومة حماس بشدة هذه الوثيقة لأنها تمثل رؤية فتح وتتناقض مع مبادئ حماس ، مما اضطر الرئيس عباس إلى تهديدهم إما قبول هذه الوثيقة أو إجراء استفتاء شعبي ، ورفضت حماس فكرة الاستفتاء على الوثيقة مدعية أنه إجراء غير دستوري ، وأخيرا اضطرت إلى الموافقة على ما جاء في الوثيقة ، في اليوم التالى لعملية " الوهم المتبدد " التي قامت بها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لها والتي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين، واختطاف ثالث .

وبعد أن تأولت حماس ما جاء في وثيقة الأسرى من بنود ليتمشى مع مبادئها تمسكوا بها وجعلوها وثيقة مقدسة فقد رأت حماس أن هذه الوثيقة لا تتعارض مع ثوابتها فهي لا تلزمهم بوجوب الاعتراف بإسرائيل ، كما أنها تعطيهم الحق في

المقاومة بأشكالها المتعددة في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧م بما فيها الكفاح المسلح .

وإليك قراءة د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لوثيقة الأسرى " إن الشعب الفلسطيني من حقه أن يمارس المقاومة والنضال لإنشاء دولته الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم إعادة تشكيل منظمة التحرير على أسس جديدة وبناءً على الآلية التي تم التوافق عليها في القاهرة.

أيضا من أهم الأسس أن هناك مقتضياتٍ متعلقة بالحوار السياسي بناءً على شرعية القرارات الأممية وشرعية القرارات العربية أيضا لتحرك سياسي في إطار من التوافق العالمي لخدمة أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني، أيضا العمل على كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، ومعاقبته بسبب خياره الديمقراطي." [1]

ومن الواضح أن حماس أخذت من الوثيقة ما لها وغضت الطرف عما عليها . فقد أخذت ما تعطيه لها الوثيقة من حقوق وتجاهلت ما تلزمها به من واجبات .

أما موقف فتح من الوثيقة فيوضحه الرئيس عباس فيقول : " جاءتنا مشاريع وثائق كثيرة من القطاع الخاص من الجبهة الديمقراطية من الجبهة الشعبية من من من . . . من الأسرى (بالمناسبة الأسرى لديهم حس وطني أكثر منا) قدمت هذه الوثائق فقلت وثيقة الأسرى التي تعبر عن ضمير أناس لا أجندات شخصية هي التي أتبناها وقامت الدنيا ولم تقعد وثيقة أميركية، وثيقة إسرائيلية .

فجاءت هذه وثيقة "الهدريم" [2] ووضعناها أمامهم وقلنا إما أن تتفقوا وإما أن تذهبوا إلى الاستفتاء طبعاً بعد أن قيل في الاستفتاء ومن كتبه ما قيل حصلت حادثة

([1]) د. موسى أبو مرزوق في لقاء خاص مع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ .

([2]) " الهدريم" هو اسم السجن الإسرائيلي المعتقل فيه الأسرى الفلسطينيين الذين أصدروا هذه الوثيقة .

الجندي، وفي اليوم التالي على ما أذكر وُقِعَت وثيقة هدريم بالكامل والآن الكل يتحدث ميثاقنا الأساسي وثيقة الوفاق الوطني. أنا أضع بين قوسين هدريم صارت المقدسة التي لا يجوز مسها وهي يجب أن تكون مرجعية لنا لا أحد يزاود على أحد. اليوم يقولون خونة وغدا هم على صواب وبعد غد يقولون سيئين. وهذا وطني وهذا شرعي وهذا غير شرعي. الفتاوي تطلق بهذه السرعة كل واحد يبيح لنفسه أن يفتي إلا المفتي! لأن المفتي لا يقول شيئا إلا عن علم وإيمان وعقيدة ومرجعية ودراسة مستفيضة " ([1])

عملية " الوهم المتبدد " المقدمات والنتائج

واجهت حماس صعوبات كثيرة متواصلة . فمادامت لم تعترف بإسرائيل ولم تعلن التخلي عن الكفاح المسلح ، فإن سياسة إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى مؤسسة الرئاسة الفلسطينية تجاه حماس لن تتغير .

ولم يعد أمام حماس إلا خياران :

١- الاعتراف بإسرائيل وبالمبادرة العربية مبادرة السعودية التي تبناها مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت ٢٠٠٢ . وبالتالي تفقد حماس كيانها ومبررات وجودها وترضخ للضغوط الداخلية والإقليمية والدولية وتصبح صورة مكررة من فتح .

٢- والاختيار الثاني هو الاستمرار في سياستها في تبني الكفاح المسلح ضد إسرائيل وعدم الاعتراف بالمعاهدات الموقعة مع إسرائيل . مما يعرضها بل يعرض الشعب الفلسطيني كله للعدواني الإسرائيلي الغاشم المؤيد بدعم أمريكي غربي .

فماذا تعمل حماس والحالة هذه ألقت سلاح المقاومة الذي أوصلها للسلطة ، وشُلت حركتها وهي في السلطة . خسرت تأييد من انتخبوها ولم تكسب تأييد من عارضوها

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦ .

لذا قررت أن تلجأ إلى سلاح المقاومة مرة ثانية لعله يعيد ثقة أنصارها فيها ، ويجبر أعداءها على التخلي عن سياسة العزلة التي فرضوها عليها .

لذا أقدمت حماس على عملية " الوهم المتبدد " التي قامت بها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس عملية والتي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين، واختطاف ثالث . رغم توقيع حماس لوثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) .

وهذا هو التصريح الذي أذاعته حماس بشأن هذه العملية :

" بعون الله تعالى وتوفيقه ومنه علينا تمكن مجاهدو كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام من تنفيذ عملية " الوهم المتبدد " والتي بدأت في تمام الساعة ٥:١٥ من صباح اليوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٠٦/٢٥م ، حيث استهدفت العملية مواقع الإسناد والحماية التابعة للجيش الصهيوني على الحدود الشرقية لمدينة رفح حيث تم إنزال مجاهدينا خلف خطوط العدو لاستهداف أهداف عسكرية واستخبارية ؛ إذ تم مهاجمة مدرعة صهيونية مما أدى إلى مقتل طاقمها بالكامل كما تم استهداف دبابة صهيونية فقتل جميع من كانوا بداخلها وقد تمكن مجاهدونا من الإجهاز على طاقم الموقع بالكامل وقد عاد مجاهدونا إلى قواعدهم تحفهم عناية الرحمن بعد أن نكلوا في هذا العدو وشفوا صدور قوم مؤمنين.

وإننا في كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام إذ نعلن مسئوليتنا عن هذه العملية النوعية البطولية فإننا نهدي هذه العملية لجميع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الصهيوني كما نهديها إلى أمتنا العربية والإسلامية ،وتأتي هذه العملية في سياق الرد المزلزل على جرائم الاحتلال الصهيوني المتواصلة .

ونعاهد الله تعالى ثم أبناء شعبنا الفلسطيني أن نبقى الأوفياء لدماء الشهداء وأن نرد على جرائم الاحتلال وأن نلقن العدو الصهيوني الدروس القاسية التي لن ينساها بإذن الله تعالى . وإنه لجهاد نصر أو استشهاد " [1]

وفي اليوم التالي جاء البيان العسكري رقم (١) الصادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام حول الجندي الصهيوني المفقود .

" .. بعد توفيق الله لمقاتلينا الذين خاضوا معركة (الوهم المبدد) ، أبناء كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام ، والنتائج المشرفة التي حققتها هذه الموقعة الباسلة، واستجابة للوساطات والتدخلات المختلفة فإننا نعلن التالي :

إن الاحتلال لن يحصل على أي معلومات حول جنديه المفقود إلا بعد أن يلتزم بالتالي :

أولا : الإفراج الفوري عن كافة الأسيرات في السجون .

ثانياً: الإفراج الفوري عن كافة الأطفال في السجون دون سن الثامنة عشر، حيث يتنافى هذا الاعتقال مع كل القيم الإنسانية . " [2]

وقامت قيامة إسرائيل ووجدت في اختطاف الجندي الإسرائيلي " جلعاد شاليت" ومطالبة المختطفين مفاداته بالإفراج الفوري عن كافة الأسرى في السجون الإسرائيلية، وجدت في ذلك ذريعة لتشديد حصارها على حماس ، مستخدمة فى ذلك الوسائل السياسية والعسكرية فعلى الصعيد السياسي قطعت نهائياً اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية . أما على الصعيد العسكري، فإن إسرائيل قامت باجتياح غزة التي كانت

([1]) مركز الإعلام الفلسطيني .

([2]) نفسه .

قد انسحبت منها ، كما قامت إسرائيل باعتقال ٢٩ نائبا ووزيرا من حماس بالإضافة إلى رئيس المجلس التشريعي عبد العزيز الدويك ، وشن غارات وحشية عليها مما كبد الشعب الفلسطيني مئات القتلى وآلاف الجرحى غير هدم البيوت وتدمير البنية التحتية، وإغلاق المعابر ، ومازال الاعتداء مستمرا .

وتعترف حماس ببشاعة رد الفعل الإسرائيلي على عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي فتقول : " إن تقرير وزارة الصحة الفلسطينية الذي يشير إلى ارتفاع ٢٣٢ شهيدا وإصابة ١٣٢٧ جريحا فلسطينيا منذ بدء العدوان الصهيوني الحاقد ضد مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة في ٢٠٠٦/٦/٢٥وحتى يوم ٢٠٠٦/٨/٤ يؤكد على حجم الوحشية الصهيونية المعتملة في نفوس قادة وجنود الاحتلال، ومستوى التعطش لإراقة الدماء الفلسطينية إشباعا لنزوات انتقامية مريضة ومجنونة، لا تعرف للمبادئ الإنسانية مكانة، ولا تدرك للقيم الأخلاقية " [1]

ويقول الرئيس عباس تعليقا على عملية " الوهم المتبدد " :

" المهم وقعت وثيقة الأسرى ، ثم حصلت الحرب على غزة بسبب الأسير الذي كلفنا للآن (٢٠٠٦/١٢/١٦) ٥٠٠ شهيد، عداً ونقداً وأكثر من ٤٠٠٠ جريح عداً ونقداً آلاف البيوت عداً ونقداً وآلاف دنمات الأشجار عداً ونقداً بس هذا كلف ولا يزال يكلفنا للآن ولا يزال كأنه استمرئت قضيته والحديث عنه.

ما الذي يمنع أن العالم كله يتوجه إلينا ليتحدث عن الأسير ونحن في كل يوم ندفع الضحايا الشهداء والجرحى والأموال من هذه الشعب المسكين الذي أصبح، لا نستطيع أن نقول دون مستوى الفقر كلمة دون مستوى الفقر ما عادت تنفع" [2]

([1]) من بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في ٥ أغسطس ٢٠٠٦

([2]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

والأخطر من هذا أن عملية الوهم المتبدد قد بددت وهم التفاهم بين فتح وحماس أو بين السلطة الرئاسية والحكومة ، وبدأ الصدام المسلح بين الفصيلين الفلسطينيين مما أدى إلى ما يشبه الحرب الأهلية .

وفي هذا يقول الرئيس عباس :

" الوضع يزداد سوءاً بالإضافة إلى الفلتان الأمني، حيث أن ٣٢٠ شخصاً قتلوا جراء الفلتان الأمني هذا غير الذي قتل من آثار الجندي الأسير، والمؤسسات، وغير ذلك حتى الحكومة لا تستطيع أن تجتمع والمجلس التشريعي لا يستطيع أن يجتمع، إن مجلس الوزراء في أحسن الأحوال يجتمع بواسطة الـ "فيدو كونفرس"، لكن الذي يحصل الآن أن جزءاً من الوزراء في السجن وجزء من الوزراء هناك مطارد وكذلك المجلس التشريعي لا أعرف إذا اجتمع أو لم يجتمع منذ فترة طويلة، ولكن لا يجتمع إذاً كل المؤسسات التشريعية والتنفيذية معطلة. طبعاً أجهزة الأمن معطلة لأنها لا تأكل ولا تشرب وهم بشر مثلنا عندهم أولاد وعندهم أطفال وعندهم التزامات، والي يأخذون نقلهم احمل بارودتك واطلع احمي الأمن. هذا الوضع كله دعا إلى بدء الحوار لماذا الحوار، المجلس التشريعي عمل مبادرة، وهذه تسجل له بعد ثلاثة أشهر أو أقل قليلاً شعروا بالمأزق شعروا بأنه هناك حصار شعروا أنه في مشكلة وهذه المشكلة يجب أن تحل هذا الحصار جاء نتيجة هذه التركيبة نتيجة لهذه الحكومة نتيجة لوضع هذه الحكومة الذي ترفض أن تتواءم مع الشرعية الدولية، فقالت قيادة المجلس التشريعي، وأظن اللجنة السياسية أو غيرها نعم نريد حواراً رحبنا بالحوار بس لماذا الحوار في مشكلة نريد حل لهذه المشكلة كيف؟ بدأ المتحاورون هنا في هذه القاعة وبدءوا أياماً وأياماً فقلت لهم الحوار من أجل الحوار هذا أمر لا يمكن أن تأتي منه فائدة. ([1])

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

عقبات في سبيل حكومة الوحدة الوطنية

بعد أن انتهت حرب إسرائيل السادسة على لبنان جلس الفرقاء الفلسطينيون للتحاور والعودة إلى وثيقة الأسرى " لأن الوثيقة ملخصها تشكيل حكومة وحدة وطنية، باختصار وفيها مبادئ سامية فيها مبادئ محترمة والكل وقع عليها، وكيف نشكل هذه الحكومة كان هناك الحوار .. واتجهنا لكي نشكل الحكومة ، وجلست طويلاً مع الأخ رئيس الوزراء وفريق معه، وكان معي من الأخوان روحي فتوح وغيره من الإخوان، كيف يمكن أن نخرج من هذا المأزق، فوضعنا ما سميت فيما بعد بالمحددات ما هي المحددات ؟ فيها أننا نحن نعترف بالمرجعيات التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها المرجعية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية. والوزارة، تساعد الرئيس في مهماته ولا تناكف الرئيس في مهماته ولا يوجد رأسان في البلد، الحكومة وقعت على مرسومها، ويمكن أن أوقع على مرسوم لإقالتها هذا من حقي، وأفعله متى أريد حق دستوري أفعله متى أريد، القانون الأساسي يقول، وهذا مكتوب في المحددات فلنرجع للمحددات التي وُقِّع عليها من طرفين ، الحكومة تساعد الرئيس في وضع السياسية المنبثقة من الشرعية الدولية والشرعية العربية والمبادرة العربية، ثم هناك نقاط أخرى مثل لجنة مفاوضات أو غيرها، اتفقنا وخرجنا على الجمهور وزففنا له بشرى: إننا وقعنا على هذه المحددات و أبشروا بالانفراج والانتهاء من الحصار، هذا الكلام كان في ٩/١١/ ٢٠٠٦، نحن أيضاً لدينا ٩/١١ وليس أميركا .

بعد ثلاثة أيام وأنا أغادر، أريد أن أذهب إلى الأمم المتحدة لأسَوِّق حكومة برئاسة إسماعيل هنية، يعني نفس الحكومة، أنا شخصياً أحترم هذا الرجل وأراه شخصاً محترماً إن من واجبي أن أقول للأمريكان نعم أريد حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية. وأنا خارج من البيت جاءني الأخ إسماعيل هنية قائلاً: يوجد لدي مستدركات، ما هي هذه المستدركات ؟!

أولاً: نحن نرفض المبادرة العربية، ونحن لا نريد أن نكون جزءاً من تشكيل لجنة المفاوضات، قلت له لماذا أنتم ضد المبادرة العربية،(قال هنية) لسببين: الأول أنها تتجاهل قضية اللاجئين، والثاني أنها تدعو للاعتراف بإسرائيل .

قلت له هل قرأت المبادرة ؟ قال نعم، قلت دعني أصحح لك ما قرأته وبالمناسبة كثير منا يحكي على خطة خارطة الطريق، إنني أتحدى ٩٠% من الذين يتكلمون عنها أنهم قرؤوها.

قلت إن المبادرة العربية فيها نص واضح وصريح حول قضية اللاجئين، يقول حل عادل متفق عليه حسب القرار ١٩٤ وهذا القرار لأول مرة يذكر في وثائق دولية منذ صدر منذ عام ١٩٤٩، كانت إسرائيل تضع "فيتو" على قرارين هما:١٩٤ و١٨١ وضع الـ ١٩٤ في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ الذي وضعت فيه خطة خارطة الطريق التي تتضمن المبادرة العربية، وتتضمن رؤية الرئيس بوش .

لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تأتي المبادرة العربية من دولة عربية تقول بأنها مستعدة هي والعرب والمسلمين جميعاً لتطبيع علاقات مع إسرائيل إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وإذا انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية، وإذا قامت دولة فلسطينية، وإذا حلت القضية الفلسطينية من جميع وجوهها، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان، والأربعة شروط تحتاج لأربعة حروب دولية، ومع ذلك يقول العرب إذا حصل، أين الاعتراف بإسرائيل ؟! فقال هنية هذه لا نستطيعها.

ذهبنا إلى الأمم المتحدة ونيويورك خالي الوفاض عريانين خصوصاً التصريحات التي سبقتنا، والتي قالوا لنا جميعاً (العب غيرها) ماذا تُسَوِّق لنا ؟ دعك من هذا الموضوع، والعرب قالوا نفس الكلام لأنهم دول تحترم نفسها، ماذا يعني تحترم نفسها

تسوي مبادرة وتقلهم ما بديش إياها إعطوني بس الفلوس والسلاح، وفي واحد من الإخوان قال لهم أعطوني الفلوس والسلاح واتركونا .

كيف يكون هذا الكلام، هذه دول وأنت موافق على هذا هذه أريدها وهذه لا، فالعرب أيضاً في كل مناسبة يتحدثون عن ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية فرجعنا كما عدنا، واعتبرنا أن الموضوع انتهى وللأسف الشديد لم تضبط معنا الأمور . ([1])

ويذهب الرئيس محمود عباس إلى نيويورك ويعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة " أن أي حكومة فلسطينية سيتم تشكيلها ستعترف بإسرائيل وستلتزم بالاتفاقات الموقعة معها . "

وفي أول رد فعل لخطاب أبي مازن أعلن إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني في تصريحات بعد صلاه الجمعة ٢٢ /٩ / ٢٠٠٦ قبول حركه حماس **بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة علي الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ مقابل هدنة لمدة عشر سنوات ، غير أنه أضاف أنه لا يوجد تغيير في مواقف حماس !!**

وأوضح هنية أن حركته وافقت علي المبادرة العربية فيما يتعلق بتأكيدها علي ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وحق اللاجئين والإفراج عن الأسرى لكن ليس مقابل الاعتراف بإسرائيل بل مقابل هدنة مدتها ١٠ سنوات مع الاحتلال الإسرائيلي كبديل عن الاعتراف بإسرائيل .

وفي أول رد فعل علي اقتراح الهدنة رفض ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي فكرة إعلان هدنة لمده عشر سنوات التي طرحتها حركه حماس ردا علي خطاب الرئيس محمود عباس الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال فيه أن كل حكومة

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

فلسطينية قادمة ستلتزم بما التزمت به منظمه التحرير الفلسطينية والسلطة من اتفاقيات في الماضي خاصة رسالة الاعتراف المتبادل الموقعة في ٩ سبتمبر ١٩٩٣ بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي– حينئذ اسحق رابين وأضاف ديوان رئيس الوزراء أن إسرائيل لن تستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين إلا بعد اعتراف حكومة الوحدة الوطنية وحركه حماس بالمبادئ التي حددتها اللجنة الرباعية الدولية (المكونة من الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وهي : الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف ، والإقرار بالاتفاقات الموقعة .

ووضح استحالة استمرار حكومة حماس في السلطة ، وبدا تشكيل حكومة وحدة وطنية بشروط اللجنة الرباعية هو الحل للخروج من هذا المأزق .

وكان رد حماس الرسمي على فكرة تشكيل وحدة وطنية كالتالي :

" إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إذ نبارك الجهود الحثيثة المبذولة لإنجاح تشكيل حكومة الوحدة المنتظرة، وترحيبنا بكل ما من شأنه التخفيف من معاناة شعبنا وتحقيق مصالحه الوطنية، فإننا نؤكد على ما يلي :

أولا : إن خيار الوحدة الوطنية، التي تشكل حكومة الوحدة الوطنية إحدى تجلياته هو خيار صادق وأصيل في سياق فهم واستراتيجية حركة حماس، ولن نتوانى عن دعمه وإنجاحه سياسيا وميدانيا بكل الأشكال الممكنة والأساليب المتاحة .

ثانيا : إن البرنامج السياسي الذي تم التوافق عليه وطنيا ينطلق في أسسه ومحدداته من **وثيقة الوفاق الوطني** التي رسمت رؤية شمولية لمعالجة قضايا الواقع الفلسطيني في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني في ظل تحديات الحصار السياسي والاقتصادي التي عصفت به طيلة الأشهر الماضية .

ثالثا : إن الادِّعاءات والإشاعات التي أطلقها البعض حيال تنازل حركة حماس عن ثوابتها ومواقفها السياسية في إطار البرنامج السياسي المتفق عليه، هي ادعاءات باطلة وإشاعات مغرضة عارية تماما عن الصحة، وتستهدف تشويه صورة ومواقف حركة حماس في عيون الجماهير الفلسطينية، إذ أن البرنامج الذي تم إنجازه يمثل برنامج القواسم المشتركة المجمع عليها فلسطينيا، ولا يتضمن أي اعتراف، ضمني أو صريح، بشرعية الكيان الصهيوني، أو أي تنازل عن المبادئ والمواقف والثوابت الوطنية، مؤكدين على تمسك حركة حماس ببرنامجها الخاص بها، وخصوصا فيما يتعلق بالتمسك بخيار المقاومة ورفض الاعتراف بالاحتلال الصهيوني .

رابعا: إن البرنامج السياسي الذي تم إنجازه يمنح مساحة جيدة للتحرك الفلسطيني الجمعي في إطار المتغيرات بما ينسجم مع مقتضيات المصلحة الفلسطينية، ودون أي مساس بالحقوق والثوابت الوطنية التي يؤكد عليها البرنامج، ويشدد على الالتزام بها مهما بلغت التحديات.

خامسا: إن كافة القوى والأطياف السياسية الفلسطينية مطالبة اليوم بالوقوف عند كامل مسؤوليتها عشية تشكيل حكومة الوحدة المرتقبة في هذه المرحلة الحساسة من عمر شعبنا وقضيتنا، فلم يعد هناك متسع للهروب من حمل الأمانة وتحمل المسؤولية، أو مجال للانكفاء عن خدمة شعبنا ومواجهة الأخطار والتحديات التي تستهدف قضيتنا الوطنية إثر تذليل العوائق التي حالت سابقا دون التئام الشمل الوطني، والانتظام ضمن مسار وطني موحد.

سادسا : نأمل أن تشكل حكومة الوحدة المنشودة فاتحة خير لعلاقات وطنية أكثر مسؤولية وانفتاحا والتزاما، تؤسس لعهد جديد من التكاتف والتعاون والوفاق الوطني، وترتفع بالوطن ومصالحه وقضاياه فوق مختلف المصالح والأجندات الخاصة .

وختاما.. فإننا أمام تحدٍّ فلسطيني جديد ينبغي مواجهته بكل حكمة ومسئولية وطنية، لبلوغ أهدافنا ومصالحنا الوطنية المنشودة، مما يستوجب إعلاء راية التعاون والتكاتف والعمل الوحدوي المشترك، والابتعاد عن كل لون من ألوان المزايدة السياسية والإعلامية، وتجنّب أي شكل من أشكال العبث والمراهقة الضارة بوحدتنا الوطنية وآفاق حل أزماتنا ومشاكلنا الداخلية . وإنه لجهاد : نصر أو استشهاد "

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦م

ولكن حكومة الوحدة الوطنية المزمع تشكيلها قد أخذت وقتها طويلا جدا فقد أصرت حماس على التمسك بحقائب الوزارات السيادية ، أما الرئيس عباس فقد رأى أن " على الحكومة أن تعترف بالشرعية الدولية والشرعيات العربية والاتفاقات الموقعة، وأن تعترف بدولتين وتنبذ الإرهاب بشكل متبادل " حتى يرضى المجتمع الدولي عنها و يقبل أن يرفع الحصار الاقتصادي والمقاطعة عن الشعب الفلسطيني.

وكحل وسط اقترح الرئيس عباس تشكيل حكومة تكنوقراطية أي حكومة من الفنيين المتخصصين في شئون سياسة البلاد على أساس علمي وفني للخروج من هذه الأزمة حالكة السواد التي أوصلت الشعب الفلسطيني إلى حرب أهلية .

" والحل يتمثل في حكومة وحدة وطنية بوفاق وطني من شرائح خبراء المجتمع الفلسطيني، هدفها فك الحصار، أنا لا أريد حكومة رفاهية أريد حكومة فك الحصار، لأن الحكومة الحالية تستطيع عمل كل شي لكن ما دامت غير قادرة على فك الحصار، أصبحنا بحاجة لحكومة تفك الحصار .. واشتغلنا وبدأنا حوار بلجان، فاختلفت اللجان ولم تصل إلى نتيجة وجلست أنا وهنية لمدة أسبوعين كاملين نحاول

أن نصل إلى نتيجة، رفض الذي كنت أطلبه، حكومة وحدة وطنية تفك الحصار، لا يهمني من، المهم تفك الحصار " [1]

رفضت حماس بشدة فكرة تشكيل حكومة تكنوقراطية لفك الحصار وأصرت على حقها الدستوري في تشكيل حكومة تمثل نسبتها في المجلس التشريعي. وترتب على تمسك كل طرف بموقفه مزيدا من الاقتتال الداخلي وخطف الرهائن واستهداف القيادات .

وفي أثناء ذلك وقبل التوصل إلى حل بشأن حكومة الوحدة الوطنية قرر رئيس الوزراء إسماعيل هنية أن يخرج في جولة عربية إسلامية بهدف كسر الحصار المالي والسياسي المفروضين على الشعب الفلسطيني ، إلى جانب حشد تأييد الفصائل المقيمة في الخارج للوحدة الوطنية ، وقد بدأت الجولة يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١١/٢٨م وشملت مصر وسوريا وقطر وإيران والسودان ،وانتهت يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١٢/١٣م.

وأشار هنية إلى أنَّ الجولة قد حققت نجاحًا كبيرًا على مستوى كسر الحصار المالي والسياسي المفروضين على الحكومة الفلسطينية. وقد جلبت الجولة دعما ماديا للشعب الفلسطيني يقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار .

وعند عودة هنية عن طريق معبر رفح احتشد أفراد الأجهزة الأمنية التابعة لرئاسة السلطة بدعوى تأمين عودة رئيس الوزارة ، كما احتشد أفراد القوة التنفيذية التابعة لحماس بدعوى الاحتفال بعودة رئيس الوزراء وتأمين موكبه كذلك ، وحدث احتكاك بين أفراد القوتين وتبادل إطلاق نار ، وتدمير للمعبر ، وأشاعت حماس أن هناك مؤامرة لاغتيال إسماعيل هنية رئيس الوزراء من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لفتح حسدا له على ما حققه من نجاح في جولته .

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

أما رواية فتح فيلخصها الرئيس عباس في الآتي :

" أعلمنا رئيس الوزراء أنه يود القيام بجولة عربية وإسلامية، وقلنا له إن هذا الأمر هو حق لك. عندما جاء هنية ليدخل من معبر رفح، جرى هناك تعطيل، وجاءت جموع تستقبل رئيس الوزراء من زيارته الناجحة، وتحمل الأربيجيهات والأسلحة الرشاشة، واجتاحت هذه الجموع المعبر الفلسطيني، وحطمته وكسرته وسرقته .. لماذا؟ هذه الأحداث أدت إلى خروج المراقبين الدوليين من المعبر، وقالوا لنا إن النيران أطلقت باتجاههم. أين هي المؤامرة ؟ فنحن كنا نحاول تأمين دخول هنية مع الجهات الثلاث (الإسرائيلية ، المصرية ، الأوروبية) . هل لدينا سيادة في الوطن أولا كي نؤكد السيادة على المعبر ؟

ولمعلوماتكم أقول لأول مرة إني جمعت وزير الداخلية ورئيس الوزراء مع كل الأجهزة الأمنية، بما فيها حرس الرئيس مرتين، وأبلغت كل هذه الأجهزة أمامهم، الأجهزة سيادة الوزير بإمرتك جميعها بإمرتك كي تعطيها التعليمات وهي تنفذ وهي كلها بإمرتك وكتبت هذا بخط يدي لكل الأجهزة وهي معروفة تماماً لدى وزير الداخلية. انه مصمم على أن يكون قائداً لفصيل وليس قائداً لكل الفصائل ليس قائدا لكل القوات، ثم يحمل الناس المسؤولية هذا أيضاً عجز لو سألنا أنفسنا لماذا هذه الفوضى؟ نحن نعرف لماذا هذه الفوضى، نعرف تماماً هناك فلتان، نعرف هناك أن حبل الأمن مضطرب للغاية " ([1])

ولم يجد الرئيس عباس إزاء كل هذه الفوضى إلا الدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة " نحن في أوضاع مزرية، في أوضاع صعبة، هل نستمر فيها؟، يجب أن نخرج منها، لذلك وبعد قراءتي لتوجهات الشارع الذي ينتظر الخلاص،

([1]) من خطاب سيادة الرئيس محمود عباس رام الله ٢٠٠٦/١٢/١٦

وينظر إلى رئيسه المنتخب، الذي حمله الأمانة، ولكي لا نبقى جميعاً ندور في حلقة مفرغة بينما حياتنا تتراجع كل يوم، وقضيتنا تتناسى، إنني قررت الدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية .

أنني لا أذهب إلى هذا الخيار من باب الترف، أو النزق السياسي، وفي كل وقت سيظل هدفي الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، من الكفاءات الوطنية لفك الحصار عن شعبنا، وتخرجنا من هذا المأزق، لأنها خيارنا الأول، وعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته لتحقيق هذا الهدف. ([1])

وبعد هذا الخطاب اشتدت الأزمة وازداد الفلتان الأمني حيث نزلت ميلشيات حماس (القوة التنفيذية) لتواجه الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة الرئاسة .

اتفاق مكة للوفاق الوطني

ونتيجة للوضع المتردي في فلسطين فقد دعا العاهل السعودي في نداء إلى المسئولين في حركتي فتح وحماس إلى حقن الدماء والحضور إلى مكة لعقد "لقاء عاجل" ومناقشة أمور الخلاف بينهم "دون تدخل أي طرف آخر". وتزامن نداء العاهل السعودي مع مبادرة مصرية مكونة من خمس نقاط لإنهاء الاقتتال وعودة الهدوء، وحظيت بترحيب الحكومة وحماس وموافقة فتح على التطبيق الفوري للخطة. وتأتي تلك المبادرات والدعوات العربية لوحدة الصف الوطني الفلسطيني، مع تواصل الاشتباكات في قطاع غزة ما أدى إلى مقتل ٢٦ مواطنا في غضون ثلاثة أيام إلى جانب عمليات التفجير والاختطاف المتبادل.

وكان العاهل السعودي قد وصف ما يحدث بين الفلسطينيين من عمليات قتل واختطاف متبادل، بأنه "وصمة عار لطخت تاريخ الكفاح الوطني المشرف لأبناء

([1]) نفسه .

الشعب الفلسطيني، الذين استشهدوا في سبيل الله لتحرير وطنهم من براثن الاحتلال"، حسبما نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية. [1]

وفي مكة تم الاتفاق الذي حمل اسم المكان الذي عقد فيه "مكة المكرمة" وأكد اتفاق مكة للوفاق الوطني على تحريم الدم الفلسطيني، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني . ويقضي الاتفاق، الذي وقعه الرئيس محمود عباس وخالد مشعل وأعلنه السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس محمود عباس، على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي، معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

وفيما يلي نص الاتفاق :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ صدق الله العظيم .

بناءً على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من ١٩ إلى ٢١ محرم ١٤٢٨، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط –فبراير ٢٠٠٧ حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلي :

---

[1] نقل عن CNN بالعربية .

أولاً: التأكيد على تحريم دم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية،كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة .

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثا: المضي قدما في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص .

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان. والله الموفق .

مكة المكرمة في الثامن من فبراير ٢٠٠٧[1]

([1]) نقلا عن --(CNN) بالعربية .

وتلا ذلك تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الجديدة على أن يتم عرضها، بعد الموافقة عليها، على المجلس التشريعي لنيل ثقته.

وبعد الإعلان عن الاتفاق بين الطرفين، قرأ نبيل عمرو، المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، كتاب التكليف بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وبحضور العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، والوفد السعودي، إلى جانب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وأعضاء اللجان المختلفة.

وجاء في كتاب التكليف الصادر عن عباس، إلى رئيس الوزراء الحالي، إسماعيل هنية، دعوة إلى الالتزام بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وحماية مصالحه.

كما طالب كتاب التكليف بضرورة احترام الشرعية الدولية والقرارات التي وقعتها السلطة، خلا من أي إشارة إلى الاعتراف بإسرائيل .

وبعد التوقيع على الاتفاق، أكد عباس ومشعل على أنه لن يتم خرق الاتفاق الموقع بين أكبر فصيلين فلسطينيين. وأكد مشعل أن التنظيمين سيتابعان الشراكة السياسية بينهما خلال الأيام القليلة المقبلة . من جهته قال هنية إنه يتعهد بأن تكون حكومة الوحدة الفلسطينية قادرة على تنفيذ مهامها، شاكراً عباس على تكليفه بتشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية .

انقلاب حماس على السلطة الشرعية

ولكن حكومة الوحدة الوطنية التي تم الاتفاق عليها في مكة لم تستطع أن تنهي الأزمة الداخلية والخارجية فعلى المستوى الدولي استمر الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية مضروبين على الشعب الفلسطيني ، وعلى المستوى الداخلي ازدادت حدة الصراع بين الأجهزة الأمنية والقوة التنفيذية وعزمت الأخيرة على اغتيال الرئيس عباس

أثناء زيارته لغزة حسب رواية الرئيس عباس التي تقول : " جاءني خبر بأن حركة حماس قد زرعت لغماً في طريق صلاح الدين، وعندما أمر هناك سينفجر هذا اللغم، وهذه المعلومات كانت مؤكدة من أجهزة الأمن، ولكن كان ينقصها أن تعرف في أي مكان بالضبط .

ولكني ذهبت إلى غزة في المشوار الأخير، وأنا مؤمن وهذا لا يهم، بل ذهبت وأصررت أن أذهب إلى غزة، وهناك ، جاءني شريط سينمائي من حركة حماس، من أطراف حركة حماس، من شخص من حركة حماس، شاهدت الفلم، فرأيت ستة أشخاص معروفي الوجوه تماماً، وعليهم شارات حركة حماس وحديثهم ، وهم يجرون لغماً لا يقل وزناً عن ٢٥٠ كغم . ويشدونه تحت الأرض، إلى هنا ، ممكن أن يقول أحد الأشخاص ، هذا للإسرائيليين ونحن نضعه احتياطاً، جيد، وهم يحفرون وهم يشدونه إلى أن انتهوا، ثلاثة منهم قالوا : هذا لـ " أبو مازن " هذا لـ " أبو مازن " ، هذا لـ " أبو مازن " والقادم للوقائي. هذا صوت صورة، الأسماء معروفة و الوجوه معروفة والشخصيات معروفة، ولمن أراد أن يراها أرسلتها لخالد مشعل في دمشق، فأنكرها من البداية قبل أن يراها وأنا كنت متأكداً من الرسول الذي جاء بها إلي، أنهم أرسلوها لخالد مشعل ليعطيهم ساعة الصفر، متى يطلقون الشرارة و متى يقذفون بهذا اللغم لينفجر بمن ينفجر به.

هذه قضية أرسلتها لجميع الدول العربية وغير العربية ليشاهدوا مدى الإجرام الذي تتمتع به وتتصف به هذه الحركة الظلامية، التكفيرية،الانقلابية. لقد قدم هؤلاء الانقلابيون عبر أعمالهم الهوجاء وتقديمهم لمصالحهم الفئوية الخاصة على مصالح الشعب والوطن " (1)

---

(1) من خطاب محمود عباس في افتتاح دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير ٢١ / ٢٠٠٧/٦ مركز الإعلام الفلسطيني .

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل وصل إلى ذروته بإقدام حماس يوم ١٥ / ٦ / ٢٠٠٧ علي خطوه لا تحقق بكل المعايير أي مصلحه فلسطينية، عندما قررت الاستيلاء بالقوة علي السلطة في القطاع، وفصلت غزة عن الضفة في انقلاب عسكري عنيف أطاح بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وطرد كوادر فتح خارج غزة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تطويح مشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى أمد زمني مجهول، وربما تكون نتيجته تصفيه القضية الفلسطينية . (1)

لقد كان التحرك العنيف الذي أقدمت عليه "حماس" في قطاع غزة وسيطرتها على السلطة فيه، كفيلاً بإغراق المراقبين الدوليين والمتابعين للساحة الفلسطينية في حال من الذهول وإثارة الأسئلة المستعصية حول مستقبل الوضع الفلسطيني من ناحية، والأسباب التي قادت إلى هذه التطورات من ناحية أخرى. فكيف وصلت الأمور إلى هذه المرحلة؟ ولماذا لم ينجح اتفاق مكة، الذي عقد بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة برعاية سعودية، في إخماد فتيل النزاع، رغم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ؟ ثم أليس ما يجري اليوم بين الفصائل الفلسطينية إيذاناً بانتهاء مبدأ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ؟ وكيف يمكن تفسير ما وصلت إليه الأمور بين "فتح" و"حماس" من سوء في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من وضع إنساني بالغ التردي يقترب من حالة اليأس؟

ويجيب الرئيس عباس عن هذه التساؤلات قائلا : " مخطئ من كان يحاول حرف الأمور وتبسيطها في تصوير هذا الصراع وكأنه صراع بين فتح وحماس . إنه صراع بين المشروع الوطني وبين مشروع الميليشيات. بين مشروع الوطن الواحد وبين مشروع الإمارة أو الدويلة المزعومة، بين مشروع يسعى إلى فرض شروطه بالقوة والى إقامة

(1) مكرم محمد أحمد " حدود التماس بين المصالح الوطنية والإقليمية " الأهرام ٧ / ٧ / ٢٠٠٧ .

نظامه المنغلق الخاص وبين مشروع اعتمد الديمقراطية والحوار والمشاركة الوطنية طريقاً لحل الخلافات. بين من يلجئون إلى الاغتيال والقتل والإعدامات وتدبير المكائد لتحقيق أغراضهم الفئوية وبين من يلجأ إلى قواعد القانون والحرص على وحدة الوطن وشعبه.(1)

لقد أدان كل المحللين ما قامت به حماس من انقلاب على الشرعية حتى من كان يأمل في حماس خيرا وسعد بفوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة .

يقول د. عبد العليم محمد " كنت في مقدمه الذين رحبوا بصعود حماس، في الانتخابات التشريعية ، التي جرت في مطلع عام ٢٠٠٦ ، وأيدوا موقفها عندما شكلت حكومتها، في عدم الاعتراف بإسرائيل ورفض شروط اللجنة الرباعية المنحازة لإسرائيل .. كنت أعول كغيري علي قدره حماس علي طرح تصور شامل للحل السلمي مع إسرائيل، وقدرتها علي إيجاد بدائل تخفف من وطأة الحصار المفروض، ولكني فيما يبدو قد حمَّلت حماس بأكثر مما تحتمل ألقيت علي عاتقها مهمة تفوق إمكاناتها وقدراتها، ولا تسمح البيئة الإقليمية والدولية والعربية بإنجاحها.

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان مفهوما، فقد حاولت حماس ولكنها فشلت لظروف معقدة ، ولكني فوجئت بتدهور الأوضاع في غزة علي النحو المعروف، والذي انتهي بسيطرة حماس فعليا علي القطاع والاستيلاء علي مقار الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الفلسطينية في القطاع، ومصدر المفاجأة هو :

أولا : الاحتكام إلى قوه السلاح لحسم صراع سياسي في الرؤى والمفاهيم مع حركه فتح، والتي برغم تآكل رصيدها الشعبي والجماهيري تحت وطأة الفساد والمحسوبية

---

(1) من خطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير ٢١ / ٢٠٠٧/٦ مركز الإعلام الفلسطيني.

والبيروقراطية، احتفظت بتقاليدها الديمقراطية والتعددية حيث تمكن محمود عباس من إقناع الرئيس الأمريكي بضرورة مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية عام٢٠٠٦، بهدف إدماج حماس في النظام السياسي الفلسطيني، واقنع الرئيس الأمريكي إسرائيل بالسماح لحماس بخوض الانتخابات، بل أقرت فتح والسلطة واعترفت بنتائج هذه الانتخابات وكلفت حماس بتشكيل الحكومة وفق الأعراف المتبعة .

ثانيا : العنف المفرط الذي صاحب وواكب هذه الأحداث والتطورات والذي عالجته عديد من التقارير الدولية، واعتبرته بمثابة جرائم حرب، الإعدام دون محاكمة، إلقاء مواطن من الدور الخامس عشر، إذلال وامتهان كرامة من وقع في قبضة اعتقال أعضاء حماس من حركه فتح، هذا العنف غريب علي الحالة الفلسطينية والثقافية الفلسطينية، ففلسطين مهد الديانات السماوية والتسامح مع الآخر، وطورت الحركة الوطنية الفلسطينية تقاليد وتراثا وقواعد للتنوع والاحترام المتبادل مع الأقليات الدينية والمذهبية، هذا العنف الموجه لرفاق الدرب والسلاح بصرف النظر عن آرائهم السياسية وتصوراتهم للحل، غير مبرر، ويتناقض مع الثقافة الفلسطينية إلى حد أن ربع الشعب الفلسطيني في أحد الاستطلاعات، يخجل من كونه فلسطينيا، بعد مشاهد العنف التي بُثَت علي شاشات التليفزيون.[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوه، هو لماذا هذا العنف المفرط في مواجهه فريق من الفلسطينيين ؟ ومن أين استمد أخلاقياته ومصادره ؟

يمكن رصد عدة احتمالات يمكن أن تفسر لنا سر هذا العنف منها :

١- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني من هدم المنازل واغتيالات ، واعتقالات ، وتعذيب بكافة أشكاله هذه المشاهد اليومية التي تتراكم في

([1]) د. عبد العليم محمد " محاولة لتفسير العنف في أحداث غزة " الأهرام ١٤ / ٧ / ٢٠٠٧

الوعي الفلسطيني، خاصة جيل الانتفاضة من أعضاء حماس، ترسبت في الذاكرة ومارست سطوتها علي اللاوعي ومخزونة، بحيث إنه من المحتمل أن يكون قد تمت استعادة هذه المشاهد وهذا المخزون في اللحظة التي بدا فيه هذا الأمر ممكنا، أي عندما تصاعدت الأحداث إلى حد السماح بالمواجهة العسكرية والمسلحة، فإذا كان هذا الجيل من أبناء انتفاضة الحجارة عام١٩٨٧ ضحية عنف الاحتلال وممارساته القهرية اليومية والمستمرة، فإنه في الوقت ذاته يمكن افتراض أن الضحية في لحظه معينه قد تقوم بممارسات الاحتلال ذاتها بشكل واع أو غير واع [1] وسواء أكانت هناك أوامر بذلك أم لا، حيث تمت تعبئه سياسة وأيديولوجية وشحن نفسي ضد الخصم، يسوغ اللجوء لهذه الدرجة من العنف . [2]

٢- عدم سيطرة قادة حماس على ميلشياتها المسلحة تلك المليشيات التي تذكرنا بالتنظيم السري للإخوان المسلمين المعروف باسم " النظام الخاص " وهو النظام المسئول عن تشويه صورة جماعة الإخوان المسلمين وتحويلها من جماعة دعوية تدعو إلى سبيل ربها بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن إلى جماعة دموية تدعو إلى سبيل مصلحتها بالعنف والتصفية الجسدية لكل من يخالفها الرأي حتى إن كان من أعضاء الجماعة نفسها مما حدا بالشيخ حسن البنا بأن يصدر بيانا يقول عن هؤلاء الإرهابيين : " ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين " .

فمن يحمل سلاحا فإنه يستبدل بالحوار الرصاص ويستبدل بالعقل الحماسة خاصة إذا كان شبابا صغير السن قليل الخبرة فائر الحماس .

([1]) حدث هذا مع اليهود الذين ذاقوا ألوان العذاب على يد النازيين فلما أتتهم الفرصة في إقامة دولة في فلسطين تحول الضحايا إلى نازيين يذيقون الفلسطينيين ألوان العاب والقتل !!

([2]) د. عبد العليم محمد " محاولة لتفسير العنف في أحداث غزة " الأهرام ١٤ / ٧ / ٢٠٠٧

٣- اختراق حركة حماس من قِبَل إسرائيل أو قوى إقليمية لها أجندتها الخاصة مثل : سوريا أو إيران أو حزب الله . كل هذه القوى تسعى للاستفادة من سلاح حماس في تحقيق أهدافها فإسرائيل كانت تسعى دائما لإيجاد البديل الذي ينافس منظمة فتح ويفرق اجتماع الشعب الفلسطيني حول ياسر عرفات وهناك رواية تقول : إن رابين عندما كان وزيرا للدفاع هو الذي أقنع الحكومة الإسرائيلية بأن السبيل الوحيد لإضعاف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية هو دعم ومساندة منظمة فلسطينية بديلة أو موازية تتواجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتي تصبح مناوئا قويا أو منافسا قويا لعرفات وتستطيع أن تسحب البساط من تحت أقدام فتح التي يستمد منها عرفات قوته في الشارع الفلسطيني وداخل غزة بالذات، وأنه وجد ضالته تلك في حماس المنبثقة من تنظيم الإخوان المسلمين وحقق ذلك بالفعل من خلال مساعدتها.

وقد يكون من المهم في هذا الشأن أن نقول بوضوح أننا لا نستطيع نفي أو إثبات هذه الرواية التي ظلت تتردد كثيرا علي الساحة السياسة العربية طوال السنوات الماضية، ولا زالت تتردد حتي الآن رغم نفيها بصفة قاطعة من جانب رجال وقادة حماس، وتأكيدها بصفة قاطعة من الجانب الآخر، بل وتأكيد البعض بأن رابين ذكر ذلك أكثر من مرة .

أما سوريا التي يعيش خالد مشعل – رئيس المكتب السياسي لحركة حماس – على أرضها فتسعى لاستخدام سلاح حماس لمساومة إسرائيل من أجل استعادة الجولان المحتل .

وتسعى إيران لاستخدام سلاح حماس كورقة ضغط لإفشال المشروع الصهيوني واستبدال مشروع إعادة الإمبراطورية الفارسية به .

أما حزب الله فيمثل طليعة الزحف الشيعي الذي تقوده إيران على العرب السنة لاستعادة الخلافة التي اغتصبها العرب السنة من علي بن أبي طالب وشيعته .

٤- انتماء حركة حماس إلى العقل التقليدي الإسلامي، وهو هذا العقل الذي وإن كان لا يدعو صراحة لاستخدام العنف إلا أنه في الوقت نفسه يشترك مع العقل الإرهابي الإسلامي في رفض الواقع، لأنه مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية ويدعوه لتغييره، وأن كان كما يزعم أنصاره باستخدام الوسائل السلمية، ومن بينها الأساليب الديمقراطية. والواقع أن التأمل في منطلقات كل من العقل الإرهابي والعقل التقليدي سرعان ما يجعلنا نكتشف أن الفروق بينهما هي فروق في الدرجة وليس في النوع !

ومما يدل علي ذلك الحوادث الإرهابية التي تدلل علي أن أنصار العقل التقليدي كثيرا ما انزلقوا إلى طريق العنف، مثلهم في ذلك مثل أنصار العقل الإرهابي تماما. وليس هذا غريبا علي كل حال، لأن هناك تشابها، بل وتوحدا بين كلا العقلين الإرهابي والتقليدي. فكلاهما ينطلق من مقولة تكفير الآخرين والحكم بجاهلية المجتمع. وكلا العقلين يقومان علي أساس التحريم، ونعني تحريم عديد من ضروب السلوك بحجه أنها مخالفه للشرع القويم، بالإضافة إلى الرغبة العارمة في الهيمنة علي عمليه إدارة المجتمع في السياسة والاقتصاد والثقافة، وفقا لتفسيرات بدائية ونظريات رجعيه من شأنها اعتقال السلوك الإنساني مهما كان سويا وصبه في خانة المحرمات.(1)

وعليه فإن العنف الذي مارسته حماس مصدره ديني عقائدي يتأسس علي أن الخصم رغم أنه فلسطيني فهو كافر أو خائن أو عميل أو متعاون مع الاحتلال الإسرائيلي ، وأن مواجهته والقضاء عليه بكل أشكال العنف مدخل لنيل الشهادة

([1]) السيد يسين " خطاب الماضي ولغة المستقبل " جريدة الأهرام ٧/٦ / ٢٠٠٧

والاستشهاد ودخول جنه عدن، وتذكرة مرور إلى البطولة والخلود وإعلاء لكلمة الإسلام والإسلام بريء من هذه الجرائم . (1)

من المحتمل أن يكون أحد هذه الاحتمالات هو الذي يقف وراء العنف غير المبرر والهمجي، الذي شاهدناه في أحداث غزه، وقد تكون كل هذه الاحتمالات مجتمعه هي التي تقف وراء هذه الظاهرة بنسب متفاوتة، وافتراض وجود هذه الاحتمالات لا ينفي وجود احتمالات أخرى أسهمت في إنتاج هذا العنف في غزه مثل اليأس وفقدان الأمل والقصور عن تحقيق الأهداف المعلنة، والإحباطات الشخصية والطموحات الفردية والرغبة في الانتقام والحصار وما دون ذلك من الأسباب العميقة التي يمكنها أن تنتج عنفا مشابها.

ومحاولة تفسير هذا العنف لا تبرره علي أي نحو، بل تجعلنا نفهم دوافعه وأخلاقياته الموجهة، لكي نتفحص ذواتنا وننتقد أنفسنا ونتعرف كم أخطأنا، ونصمم علي تجنب تكرار هذه المشاهد في حياتنا السياسية ونتعلم كيف نقوم ونصحح خلافاتنا ونديرها بشكل متحضر وأرقي من المشاهد التي رأيناها ونضع ميثاقا فرديا وجماعيا عفويا أو منظما لحظر العنف وتجريمه وإرساء قواعد للاختلاف والحوار (2)

المدهش حقا أن منظمة حماس السياسية **الإسلامية التي ترفع شعار المقاومة ورفض الاعتراف بإسرائيل أو التعامل معها** واعتبار من يتصل بها خائنا إن لم يكن كافرا وزنديقا وفاسقا وخارجا علي الملة والشرع، تمَّ ضبطهم أخيرا في حاله تلبس شرعي وهم جلوس مع مسئولين إسرائيليين للتفاوض حول الجندي شاليت واستمرار إسرائيل في إمداد قطاع غزه بالكهرباء والغاز والمياه بعد أن سيطروا عليه أقاموا عليه دولتهم أو دويلتهم

---

(1) د. عبد العليم محمد " محاولة لتفسير العنف في أحداث غزة " الأهرام ١٤ / ٧ / ٢٠٠٧

(2) نفسه .

التي سينطلقون منها لبناء دوله خلافة إسلامية مترامية الأطراف مثلما كان الأمر من قبل.

وهذا الفعل المنكر الذي أقدموا عليه والذي كان محرما من قبل علي الجميع يعد نقضا لكل ما سبق أن قالوه وصرحوا به ونقيضا لكل الشعارات التي رفعوها وزايدوا بها علي الآخرين.

ومثل هذا الاتصال بإسرائيل والإسرائيليين نقطه تحول جوهرية في سياسة المنظمة، فقد تبين قادة وزعماء المنظمة أنهم إن لم يتصلوا بالإسرائيليين، وواصلوا التمسك بمواقفهم السابقة فقد تلجأ إسرائيل لحرمان القطاع من هذه الخدمات كوسيلة من وسائل الضغط وتشديد الحصار من حول قطاع غزة والمنظمة.

ومن المعروف أن إسرائيل ليست تكية أو جمعية خيرية وبما يعني أنها طالبت وستطالب بثمن مقابل استمرار تقديم هذه الخدمات. وبما أن حماس لا تملك أوراقا للضغط علي إسرائيل إلا هذه الصواريخ غير الفعالة فمن المرجح أنها وافقت علي بعض المطالب الإسرائيلية.

وان لم توافق فلن يكون هناك مزيد من الغاز أو الكهرباء أو الماء.

ومثل هذه المفاوضات لا يمكن القول أنها تختلف عن المفاوضات السياسية كما يحاول قادة حماس إقناع الآخرين بذلك، فأي اتصال بإسرائيل أو التفاوض معها هو في النهاية اتصال سياسي، وهو خروج علي كل الثوابت التي سبق أن أعلنتها حماس وتمسكت بها، وكانت أحد أهم أسباب الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

والآن، وبعد هذه الخطوة التي أقدمت عليها حماس فان من حق المراقبين أن يتساءلوا، ولماذا كان التشدد ووجع الدماغ طوال الفترة الماضية ؟!! [1]

([1]) عبده مباشر "حماس والمفاوضات مع إسرائيل " جريدة الأهرام ١١/ ٧ / ٢٠٠٧

إقالة حكومة حماس

وكان رد فعل حركة فتح إزاء هذا الانقلاب العسكري الدموي أن أصدر الرئيس عباس عدة قرارات أهمها إقالة حكومة حماس الانقلابية ،وإعلان حالة الطوارئ ،وتعين حكومة طوارئ برئاسة سليمان فياض ،وإرجاء الحوار بين فتح وحماس إلى حين إنهاء الاحتلال العسكري لقطاع غزة واعتذار قيادة حماس عن جريمة الانقلاب الدموي التي أقدمت عليها . وفي هذا يقول الرئيس عباس :

" لقد وصلنا الآن إلى منعطف جديد، لم تعد تصلح فيه الدعوات السابقة إلى الحوار . ولا بد من إنهاء الانقلاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما فيه حل القوة التنفيذية الأداة المنفذة لهذا الانقلاب التي أعلنا في مرسوم رئاسي أنها قوة خارجة على القانون، واعتذار قيادة حماس إلى الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية عن جريمة الانقلاب الدموي التي أقدمت عليها، وتسليم جميع مؤسسات السلطة ومراكزها ومقراتها إلى الحكومة الشرعية الجديدة لفلسطين الواحدة، والعمل وفق ما تقرره هذه الحكومة على أساس القانون إزاء الانتهاكات والجرائم والاغتيالات والإعدامات والنهب والسرقة والتعديات التي وقعت ولا تزال تقع حتى يومنا هذا في قطاع غزة وأريد التأكيد في الوقت نفسه أننا ماضون في طريقنا نحو المستقبل، ولن يعيقنا الانقلابيون عن مواصلة عملنا في سبيل حرية وطننا واستقلاله وضمان الأمن والأمان لأبنائه وتخليصهم من قيود الفقر والحرمان والتدهور الاقتصادي والبطالة.

ومن أجل هذا الغرض، وحتى نمنع الانقلابيين من تحقيق أهدافهم في شق وحدة الوطن وتأليب أجزاء من الشعب ضد الأخرى وبذر بذور الحرب الأهلية الدائمة والمستمرة. فلقد أقلنا الحكومة السابقة، وأعلنا عن حالة الطوارئ ، وشكلنا حكومة وطنية فلسطينية من الكفاءات الوطنية المستقلة برئاسة أخي الدكتور سلام فياض

حتى تتولى مسؤولياتها في تنفيذ برنامج وطني أساسه الأمن والأمان للمواطن وتأمين شروط المعيشة الكريمة للشعب بأسره في جميع أرجاء الوطن في الضفة وغزة والقدس.

ويأتي تشكيل الحكومة الجديدة بهذه المواصفات حتى نؤكد رفضنا احتكار السلطة من قبل فئة واحدة أو فصيل، وأن المجتمع الفلسطيني بما يملكه من كفاءات وطاقات خيرة وبناءة قادر على إنتاج حكومة تعمل على حماية مصالحه وعلى تخليصه في أسرع وقت من براثن الأزمة والانهيار والإفقار والمجاعة وتخريب المؤسسات. إن نهوض الحكومة الجديدة بمسؤولياتها الأمنية والمعيشية هو الرد الواضح على الانقلاب.

وأريد أن أؤكد أن المدارس والمعاهد والجامعات سوف لن تكون إلا مراكز للتعليم والتنوير، وليس للجهل والظلامية ونشر الفكر الحاقد الذي يمزق وحدة الشعب ونسيجه الاجتماعي . كما أن المساجد يجب دعمها وتطويرها بحيث تظل مراكز للعبادة وإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى، وليس مراكز للدعاية السياسية والاستغلال لصالح فئة أو طرف أو مخازن للسلاح ومراكز للتحقيق . [1]

هذا ما فعلته حماس، وهذا ما تفعله حتي الآن.. وإذا كانت هناك رسالة يجب أن يقرأها الجميع بجدية فيما جري ويجري في غزة فهي التوقف مليا وطويلا أمام عدة أمور هامة :

أولها : ذلك الإصرار المستمر والمتواصل من جانب حماس علي الإدعاء الكاذب بتمسكها وإيمانها بالديمقراطية وصندوق الاقتراع كوسيلة للوصول إلي السلطة، ثم استخدام هذه السلطة في امتلاك جميع الوسائل للانقلاب علي الشرعية وتصفية جميع

([1]) من خطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير ٢٠٠٧/٦/٢١

الشركاء والقضاء علي جميع القوي الأخرى والاستئثار بالسلطة وحدها، ووضع نهاية مأساوية للديمقراطية، وأنها في سبيل ذلك لا تتورع عن القتل وسفك الدماء وسيلة لامتلاك السلطة وتصفية الآخرين.

ثانيها: أنه رغم انقلاب حماس علي الشرعية، وقتلها جميع المناوئين لها وارتكابها للعديد من العمليات غير الشرعية ابتداءً من تفجير مقرات الحرس الرئاسي والأمن الوقائي إلي الاستيلاء علي مقر الرئيس الفلسطيني وتدميره وسلب ما فيه وكذلك اقتحام مقر الرئيس عرفات وتحطيم محتوياته ، إلا أنها فور استتباب الأمر لها في غزة بدأت في الحديث عن الشرعية مرة أخرى، وأعلنت أنها هي الحريصة علي الشرعية، وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس خرج عن الشرعية بإعلانه حالة الطوارئ وإقالته لحكومة حماس بزعامة هنية.. ثم راحت تؤكد أن قرار تشكيل حكومة طوارئ غير شرعي .

وثالثها: المجلس التشريعي الفلسطيني الذي أتت الانتخابات الأخيرة بغالبيته من حماس كان صامتا طوال الأيام الدموية وظل صامتا لا يعقب ولا يتحدث ولا يتدخل بالمنع أو الاعتراض علي عمليات القتل والتصفية التي مارستها حماس ولم يقف لحظة ضد حرب التصفية التي تشنها حماس ضد من يخالفها الرأي ولكنه فجأة انتفض وتحرك بعد انتهاء هذه الجرائم، وخرج أعضاؤه الحماسيون كي يقولوا إن قرارات إعلان الطوارئ وتشكيل حكومة فياض غير شرعية، وضد النظام الأساسي للسلطة.. أليست هذه مهزلة ؟!

وأرجو أن يكون في ذلك عبرة لنا جميعا سواء في مصر أو في غيرها من الدول العربية.. فالمتطرفون يتربصون بنا جميعا ولا يحفظون وطنا ولا يراعون الله.[1]

([1]) جريدة الأخبار ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧

ما جري في غزة جريمة بكل المقاييس لا نستطيع أن نبرئ منها طرفا من الأطراف الفلسطينية . الكل مسئول. حماس وفتح نجحتا . خلال أيام . في تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه في ستين سنة !

كانت أمنية اسحاق رابين أن تغرق غزة في البحر ليستريح من هجمات المقاومة علي المستوطنات الإسرائيلية، ومات دون أن يحقق أمنيته.

الآن ينام رابين في قبره قرير العين، سعيدا مسرورا لأن غزة غرقت . فعلا . في بحر من الدماء، وغرق أصحاب القضية في النزاع!

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون الذي يعيش في غيبوبة، فقد أكد الفلسطينيون ما زعمه عندما قرر الانسحاب من قطاع غزة من أنهم ليسوا جديرين بأي استقلال، أو حرية!

الإسرائيليون علي اختلاف عقائدهم يقدمون الشكر الجزيل لكلا الطرفين حماس وفتح اللذين يتسلحان لمواجهة أحدهما للآخر وليس لمواجهة إسرائيل، ويرميان بعضهما بالخيانة، والتآمر، والعمالة.

والذين كانوا يقاومون إسرائيل مطالبين بدولة حرة مستقلة وعاصمتها القدس اختاروا تصفية أنفسهم بأنفسهم من أجل سلطة وهمية لوطن تحت الاحتلال لا يملك من أمره شيئا.

وضع محزن، ومأساوي، وكارثي لا يلوح في الأفق القريب أن يتحسن. فوجود حماس في قطاع غزة سيزيد من تجويع سكانه، وحصارهم، وربما عودة الاحتلال إليه من جديد إذا وجدت إسرائيل أن ذلك في مصلحتها.

بل إن القطاع معرض لحرب أهلية، فمعظم سكانه لا يؤيدون حماس، وقد تندلع اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لحماس، مما يسفر عن وقوع ضحايا أبرياء.

وفلسطين التي كانت واحدة أصبحت اثنتين. واحدة في غزة، وأخري في الضفة الغربية!

والحكومة أصبحت اثنتين أيضا. واحدة برئاسة إسماعيل هنية، والثانية برئاسة سلام فياض!

كيانان منفصلان، وحكومتان لشعبين منفصلين من الناحية الجغرافية والسياسية. شيء مضحك ومبك في آن واحد. وإذا لم يتم تصحيح هذا الوضع الشاذ في أسرع وقت ممكن، فقولوا: علي القضية السلام. ([1])

تقييم لتجربة حماس في السلطة :

١- كان على حماس أن تقبل بتشكيل حكومة تكنوقراطية (خبراء) أي حكومة من الفنيين المتخصصين في شئون سياسة البلاد على أساس علمي وفني للنهوض بالوطن ومجابهة الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية ، والعمل على سياسة البلاد على أساس علمي لا حزبي .

٢- كان على حركة حماس التي سحرت الناس في المساجد ورفعت شعارات مثالية غير واقعية أن تأخذ في الأسباب العملية لإصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي متعاونة في ذلك مع كافة الفصائل الفلسطينية ، كما تعمل على كسب العالم بأسره وشعوبه إلى جانب القضية الفلسطينية لا أن تخسرهم وتعطي مبررا لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها في القدس والأغوار والضفة ، وألا تتصرف حركة حماس وكأنه لا يوجد في العالم أحد سواها كما كان عليها أن تتصرف بواقعية وتتحلى بالذكاء السياسي التكتيكي ، وأن تعترف – تكتيكيا – بالعقود المبرمة مع إسرائيل وتعمل على تنمية بلدها وإصلاح مؤسساته .

([1]) عبد المعطي أحمد جريدة الأهرام ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧

٣- كان على حركة حماس ألا تلجأ إلى رفع السلاح في وجه إخوانهم من الفلسطينيين وإن اختلفوا معهم في الرأي والتوجه ، وألا تنقلب على الشرعية وتحتل غزة عسكريا ، وتمارس أبشع أنواع العنف مع مناوئيها .

٤- كان على حماس أن تقدم المصلحة الفلسطينية على أجندتها الخاصة أو أجندة حلفائها من القوى الإقليمية .

٥- كان على حماس أن تعلم أن تبنيها لسياسة المقاومة كاختيار وحيد لحل المشكلة الفلسطينية خطأ فادح ، فالمقاومة المسلحة لا تحسم مشكلة كهذه إنما تضاعف منها فبعد أن بدأ هجوم السلام الذي بدأته فتح في بداية التسعينات وأثمر عن اتفاق غزة أريحا كما أثمر عن تعاطف دولي عام مع الحقوق الفلسطينية وبدد حلم المتطرفين الصهاينة في إقامة دولة يهودية من النيل للفرات وأفقد اليمين الإسرائيلي المتطرف شعبيته فإن ما فعلته حماس استعدى على فلسطين كل القوى الدولية وأعاد لليمين الإسرائيلي المتطرف شعبيته ونظرة إلى برنامج حزب الليكود في الانتخابية الإسرائيلية الأخيرة يبين مدى ما جلبته حماس على الفلسطينيين من عداء .

فبرنامج حزب الليكود والذي قدمه للانتخابات يهدف بالدرجة الأولى إلى ترهيب الشارع الإسرائيلي من حركة حماس ومحاولة إفشالها فجاءت شعاراته كالتالي:

١- حزب الليكود أقوى من حركة حماس .

٢- حماس هنا يعني أن إيران هنا .

٣- حماس دخلت إلى القدس وسياسة الانسحابات المجانية انهارت .

٤- حزب الليكود ونتنياهو هو الأمثل .[1]

([1]) سالم جبران جريدة الرأي ٢٠٠٦/٣/٢٨

برغم أني من دعاة الديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة والاحتكام لصناديق الانتخاب إلا أني مؤمن بأن الشعوب العربية نتيجة للممارسات الحكام الاستبدادية قد تم تزييف وعيها ، وإفساد عقلها ، مما أفقد الجموع الغفيرة منها القدرة على اختيار الصحيح لمن يمثلها .

فالشعوب العربية – ويجب ألا نخدع أنفسنا – ليس لديها الوعي السياسي لاختيار من يضطلع بالمهام الجسام ويقدم الحلول العلمية العملية الواقعية للأزمات الراهنة بعدما فشل حكوماتها في حلها مما أوقعهم في أسر التيارات الدينية الرجعية التي تعدها – دون تقديم برامج إصلاحية حقيقة – بحل جميع مشكلاتها فور وصولها لسدة الحكم فتفني إسرائيل ومن ورائها ، وتعيد للأمة مجدها الغابر ، وستفتح المشارق والمغارب ، وستحقق لهم السعادة في الدارين : الدنيا والآخرة .

والحل الذي أراه أن تشكل حكومات تكنوقراطية أي حكومات من الفنيين المتخصصين في شئون سياسة البلاد على أساس علمي وفني للنهوض بالوطن ومجابهة الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية ، والعمل على سياسة البلاد على أساس علمي لا حزبي . وحشد الأمة للقيام بمشاريع إصلاحية ، ونشر والوعي الديني والسياسي والمعرفي الصحيح . وبعد أن يتم ذلك يمكن أن اللجوء إلى صناديق الانتخاب الاختيار من يمثلهم أما قبل ذلك فستكون فتنة والتجربة الحزبية اللبنانية ليست منا ببعيد . هكذا بدأت الدول المتقدمة ، بدأت باستبدالهم بالتفكير السلبي في العالم الآخر والتفرغ للعبادة ، التفكير العلمي في شئون الدنيا و العمل على تعميرها وإصلاحها . واستبدالهم بالتقليد والاتباع ، التجديد والإبداع . واستبدالهم بالجهل والخرافة والخضوع لنفوذ رجال الدين الفاسدين ، العلم والثقافة والانتفاع بالعلوم الطبيعية ، وآراء المفكرين المصلحين . استبدالهم بالخمول والكسل والسلبية و الاتكالية النشاط والعمل والإيجابية والاعتماد على النفس .

وكان النتيجة أن أصبحت قيمة الفرد في المجتمع بقدر عمله وإبداعه وتميزه لا بحكم أصله وجنسيته ، واحتل العلماء والمبدعون مكانة رجال الدين في عصور التخلف . وهبت على المجتمع نسمات الحرية المنعشة فأتاحت للفرد حرية التفكير والعلم والعمل والقول والإبداع ، ومتى أحس الإنسان أنه حر ، وأنه غير مستغَل ، وأن تقدمه مرهون بعمله بذل أقصى جهده في العمل الخلاق المبدع ، وسطعت شمس التفكير العلمي التجريبي فبدأت ظلمات الأوهام والخرافات تتبدد وهذا ما حدث إبان النهضة الأوربية .

إذن التفكير العلمي كان وراء نهضة أوربا " ونستطيع أن نقرر في غير تحفظ قليل أو كثير أن الفكر العلمي كان دائما وراء كل تقدم أحرزته الإنسانية في عصورها المختلفة وإنما بدأ ذلك منذ عرف الإنسان كيف يمارس التجربة ، يخطئ ثم يصيب فعرف الطريق إلى المعرفة العلمية أو العلم " (١)

هذا التفكير الذي قادهم إلى التفكير والإبداع ونبذ التقليد والإتباع هذا التفكير الذي قادهم للاستفادة من الأمم المتحضرة التي سبقتهم في ميادين العلم و المعرفة .

***

[1] – د. عبد الحليم منتصر " أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية " الهيئة العامة للكتاب ص ١٧٩